طاقم باحثين اسرائيليين

ما بعد الشرخ*

عن أوضاع المواطنين العرب في اسرائيل

مدخل:
النزاعات الاثنية في دول ممزقة

هزت احداث تشرين الأول ٢٠٠٠ في التجمعات السكانية العربية في اسرائيل اسس النظام العام فيها. وعدا الجوانب المحلية المؤلمة من عنف وخرق للقانون وقتل للمواطنين، نجد من الصحيح في مدخل هذا التقرير الاستثنائي توضيح الصلة بين النظام العام والشرعية السلطوية من جهة، وقضية علاقة الاغلبية – الاكثرية في دول ممزقة من جهة اخرى. يشغل هذا السؤال دولا كثيرة في العالم، وتعد التجربة البحثية والتطبيقية المتراكمة لديها مهمة وقابلة للتطبيق. ومع ان النظرة المقارنة التي نعرضها نحو الشروط المؤدية لانفجار **العنف الإثني** ترد هنا بايجاز شديد، لكنها بشكلها المختصر تشكل اطارا رئيسيا وتذكيرا مبكرا في مدخل كل ورقة موقف نقوم بتفصيلها في سياق التقرير.

تشخيص اولي: في دول ممزقة لا تنجح بتنويب المجموعات الاثنية – القومية التي بداخلها، يُعرَف توجهان اساسيان تلجأ اليهما حكومات معنية بترسيخ اسس جهازها السياسي، ليكون اساسا للنمو الاقتصادي والتطوير والازدهار. التوجه الاول هو **السيطرة**. والثاني هو **الحل الوسط**.

يحاول التوجه القائم على السيطرة استخدام القوة الديموغرافية والسياسية والاقتصادية لمجموعة الاغلبية لتفعيل سياسة تؤدي الى تضييق خطوات مجموعة الاقلية، وتحول دون بلورتها وتجنيدها، وتؤخر صعودها كقوة سياسية بمقدورها ان تعترض على هيمنة مجموعة الاغلبية. ويعمل توجه الحل الوسط في اتجاه معاكس: انه يفترض ان دمقرطة تامة لعلاقات الاغلبية – الاقلية، بما في ذلك منح المساواة التامة والاستقلالية، وحدها القادرة على التسبب بالهدوء وضمان الاستقرار.

على ماذا تدل تجربة نجاح وفشل توجهات كهذه في دول مختلفة؟

- صدر هذا التقرير باللغة العبرية في اواخر تشرين الثاني ٢٠٠٠ تحت عنوان « مابعد الشرخ »، اتجاهات جديدة لسياسة الحكومة تجاه المواطنين العرب في اسرائيل

- تقرير استثنائي وضعه طاقم باحثين جامعيين مقدم لرئيس حكومة اسرائيل ايهود باراك

وتصدر ترجمته في كتيب خلال كانون الثاني ٢٠٠١عن «المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية - (مدار)»

من المواجهات في ام الفحم في تشرين الأول ٢٠٠٠

تميز التوجه السيادي، الذي تم تجريبه في ايرلندة الشمالية، قبرص، استونيا، اسبانيا (حتى الثمانينيات)، وسري لانكا وغيرها، بجهود من جانب الدولة لتخليد هيمنتها الجغرافية، وتميزها الديموغرافي، والافضلية الاقتصادية والقوة السياسية لدى مجموعة الاغلبية. لهذه الغاية تمت المبادرة لتفعيل سياسة خاصة تعطي الأفضلية لمجموعة الاغلبية وتضطهد الاقلية. طبقت اسس هذه السياسات في حالات كثيرة بطريقة ديمقراطية من الناحية الشكلية الرمزية «الاغلبية قررت»، لكن من خلال استخدام اساليب غير ديمقراطية بماهيتها، بما في ذلك المس بمبدأ المساواة الشخصية والحقوق الجماعية للاقليات.

ويتبين من تحليل الحالات التي طبقت فيها توجهات السيادة ان فائدتها متوفرة نسبيا على المدى القصير، لكنها محكومة بالفشل على المدى البعيد. وعموما، نجحت الدولة والاغلبية الاثنية الحاكمة بالحفاظ على «هدوء» عام لمدة من الزمن، واحيانا لعدة عقود. ورغم ذلك، فقد لوحظ على المدى الابعد، وجود ميل واضح لدى النظام الحاكم نحو الانهيار. السبب المركزي لانهيار كهذا هو نضوج احاسيس عميقة لدى مجموعة الاقلية ضد الظلم والاغتراب، واستعداد لتحدي هذه السياسة ومن خلالها تحدي طابع السلطة وشرعيتها ايضا. ادى تطور كهذا في اماكن ليست قليلة الى انفجار العنف الاثني – كما في اسبانيا، ماليزيا وايرلندة، وحتى الى حرب اهلية – كما في سري لانكا وقبرص. النتيجة: لا يجب الاستخفاف بقوة الاقليات الاثنية التي تشعر بالظلم والاغتراب: فالتاريخ يدلنا على ان قدرتها على هز النظام السياسي في دول متعددة الثقافات كبيرة جدا.

وتختلف كلية الصورة المتصاعدة من دول لجأت الى تطبيق التوجه القائل بالحل الوسط. والدول التي اختارت – سواء كان ذلك نتيجة لمطالب حادة للاقلية التي بداخلهاأم بضغط خارجي عالمي – عملية النقل التدريجي للموارد المادية والسياسية والرمزية للاقلية، جوبهت بمصاعب ليست قليلة على المدى القصير، لكنها احرزت على المدى البعيد علاقات اثنية اكثر استقرارا واقل عنفا. هكذا حدث مثلا في بلجيكا وسلوفاكيا ومؤخرا في كرواتيا. تتبع الصعوبة **القريبة الامد** عن ميل الاقليات المضطهدة كل هذه السنين الطويلة الى عدم الاكتفاء بالمساواة الاقتصادية: كثيرا ما يتطلعون الى مواصلة نضالهم من اجل الهوية والانفصال حتى بعد ان اعترفت الدولة بحقوقهم. قيام الحكومة بـ «إرخاء الحبل» خلق بطبيعة الحال «كرة ثلج» من المطالب، ظلّت تقض مضاجع الجهاز. لكن الفائدة في المصالحة الإثنية **على المدى البعيد**، ازدادت بشكل عام، وتوصلت الاقليات الى طرق مختلفة للتعايش في داخل الدولة. وهكذا، فإن اقلية انفصالية مثل الهنغاريين في سلوفاكيا خفضت مؤخرا مستوى نضالها في اعقاب سياسة الدمج الحكومية، التي تتمحور حول تحويل الانتماء الارادي للدولة السلوفاكية باعتباره قيمة كبيرة بالنسبة لغالبية المواطنين من اصل هنغاري. وتنجح سياسة المصالحة والمساواة بخلق تعايش غير عنيف بين المجموعات، وتوفير الامن المدني والنمو الاقتصادي حتى لو لم تختف التوترات الخاصة بالهوية الاقتصادية والسياسية تماما.

معظم استنتاجات البحث والتحليل تشير الى ان اسرائيل لجأت حتى الان الى سياسة قريبة جدا من قطب السيطرة. انعكس ذلك في مجالات الاقتصاد والاراضي والتعليم والقضاء والهوية – وهو ما ينعكس في الفقرات الافتتاحية في كل واحدة من أوراق الموقف التي يتضمنها هذا التقرير الاستثنائي. في السنوات الاخيرة، يتعاظم ادراك اوساط في السلطة والمجتمع اليهودي في اسرائيل أن الفوارق بين اليهود والعرب وإبعاد العرب عن معظم دوائر التأثير، ذات اثر هدام على التعايش في الدولة. رغم ذلك، لم يطرأ اي تحسن حاسم في سياسة الحكومة تجاه المواطنين العرب – باستثناء فترة قصيرة ايام حكومة رابين – بيريس (١٩٩٢ – ١٩٩٦). اما مجالات مثل الاراضي والميزانيات والتمثيل، التي تتبلور فيها عمليا العلاقات بين الاغلبية اليهودية والاقلية العربية، فلا تغيير فيها تقريبا.

تشكل احداث تشرين الأول ٢٠٠٠ **إنذارا حادا لراسمي السياسة** بأن المنطق العالمي لعلاقات الاغلبية مع الاكثرية لم يتجاوز اسرائيل: يمكن السيطرة على الاقلية لفترة معينة، ولكن ليس الى الابد. على اسرائيل ان تمر بعملية دمقرطة لعلاقاتها بالاقلية العربية الفلسطينية، واذا لم تفعل ذلك، فإنها تخاطر بخلخلة شرعيتها بنظر جميع مواطنيها، تلك الشرعية الحيوية جدا لترسيخ الاستقرار السياسي وتقوية الدولة.

ورقة موقف رقم ١ الأراضي والتخطيط

بروفيسور اورن يفتحئيل، قسم الجغرافيا والتطوير البيئي، جامعة بن غوريون في النقب، بئر السبع

د. راسم خمايسي، قسم الجغرافيا، جامعة حيفا

د. سندي كيدار، كلية الحقوق، جامعة حيفا

الوضع القائم: متغيرات ومشاكل

١) عام

يهدد نظام الاراضي والتخطيط القائم في اسرائيل نسيج العلاقات بين الاقلية والاغلبية، كونه مؤسسا على انماط من الظلم والضائقة، المناقضة لمبادئ اساسية للمساواة والادارة الديمقراطية. يتصل اصلاح الوضع القائم بتغيير مفهومي وبنيوي في الجهاز الخاص بالاراضي والتخطيط، وتبني سياسة تقوم على **المساواة والديمقراطية** في قضايا الحقوق والقدرات والممارسة. من شأن تطبيق هذه الخطوة ان يعزز شرعية الجهاز السلطوي بنظر المواطنين العرب، ويقوي قدرة الجماعات المحلية والمنطقية على التطوير والتخطيط بصورة منظمة ومتطورة، ويسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي في اسرائيل. ويتفق هذا الاجراء مع التشريع القضائي الذي حددته محكمة العدل العليا في التماس **قعدان ضد كتسير***: «المساواة في الحقوق بين جميع البشر في اسرائيل، مهما كان دينهم او قوميتهم، مشتقة من القيم العليا لدولة اسرائيل».

هي اذاً أسباب اخلاقية وقضائية وبراغماتية، ما يتطلب التصدي المستقيم والشجاع والقائم على المساواة لمشكلة الاراضي التي يعاني منها المواطنون العرب في اسرائيل. دون مجابهة كهذه، من المتوقع ان يظل هذا المجال بؤرة غليان وتوتر متواصلين.

٢) القضايا المركزية

تنعكس مشاكل الاراضي والتخطيط الخاصة بالعرب في اسرائيل من خلال عدد من المتغيرات والعوامل الموازية، التي لا بد لكل سياسة مستقبلية ان تقدم عليها الاجابات:

احتياجات متزايدة إزاء افق متقلص: يتزايد عدد السكان العرب في اسرائيل بسرعة، وقد ضاعفوا انفسهم ست مرات منذ قيام الدولة، بينما يتقلص احتياطي الارض لديهم باستمرار. ذلك ناجم في الاساس عن مصادرة الاراضي الواسعة (بما في ذلك اراضي الاوقاف والمقدسات الدينية)، وضم اراض عربية كثيرة لمجالس يهودية، وتحديد مناطق النفوذ البلدية والمحلية للتجمعات السكنية العربية. نتيجة لذلك، لا يسد احتياطي الارض الحالي متطلبات السكان العرب المتزايدة.

التمييز في الجهاز والقانون: ينتهج نظام الاراضي والتخطيط في اسرائيل، بأذرعه السياسية والقضائية المختلفة، سياسة التمييز المتواصل ضد العرب. وكما حددت محكمة العدل العليا في قضية قعدان ضد كتسير: «تأثيرات سياسة الفصل المتبعة اليوم تشكل حافزا للتمييز». برز التمييز مع السنين في مجالات مثل تخصيص مساحات ضئيلة من اراضي الدولة لاستخدام العرب، وحظر توطن العرب من جديد، واتباع سياسة اللامساواة في التعامل مع اراضي الدولة وهدم البيوت «من دون ترخيص»، وتضييق الخناق البلدي والمحلي بما يبقي المدى المحيط كله تقريبا تحت سلطة يهودية. في السنوات الاخيرة طرأ اعتدال على عمق التمييز، لكنه ما زال موجودا.

الإبعاد عن محاور اتخاذ القرارات: يبرز عدم المساواة في المجالات الادارية لأذرع السلطة المختلفة، وبخاصة في التمثيل الضئيل للغاية للعرب في مؤسسات التخطيط والاراضي. حتى الان كانت للعرب مواطني اسرائيل تأثيرات تكاد لا تذكر على الاجراءات التي تقرر بصورة جذرية انماط حياتهم وازدهارهم وحقوقهم ومكانتهم المستقبلية. اضافة لذلك، فإن البنية المؤسساتية – السياسية التي قامت عليها هذه المتغيرات

*«قعدان ضد كتسير»

عادل قعدان، ممرض من باقة الغربية في المثلث، رغب باقامة بيت لعائلته في منطقة نفوذ التجمع السكاني اليهودي «كتسير» في جبال وادي عارة، لكنه جوبه برفض «جمعية كتسير» طلب شراء قطعة أرض هناك واقامة بيته عليها. وقبل سنوات رفعت جمعية «عدالة» قضية باسمه للمحكمة العليا الاسرائيلية، تمكنت في ختامها من استصدار قرار غير مسبوق في القضاء الاسرائيلي يتيح لعادل قعدان شراء أرض في «كتسير»، ويلزم الجمعية المحلية بتنفيذه. ومع أن شهوراً عديدة مرت على ذلك القرار في القضية المعروفة باسم «قعدان ضد كتسير»، إلا أن ابن باقة الغربية ما زال عاجزاً عن تنفيذ قرار أعلى هيئة قضائية في اسرائيل، وشراء قطعة أرض له في مستوطنة يهودية تقع داخل الخط الأخضر، لنفس الأسباب العنصرية التي حالت بينه وبين هدفه منذ البداية.. وما زال قعدان ينتظر قراراً جديداً في التماس جديد قدمته «عدالة» لتفسير الوضع الطارئ بعد قرار المحكمة الأول.

المذكورة اعلاه، لا تزال على حالها، وهي تواصل تطبيق سياسة التمييز التي يعاني منها العرب مواطنو الدولة في مجالات الارض والتخطيط والتطوير. ثمة جانب إشكالي على وجه الخصوص، هوالدور الذي يلعبه صندوق اراضي اسرائيل والوكالة اليهودية، وهي هيئات يهودية خالصة، داخل جهاز اتخاذ القرارات الرسمي التابع للدولة.

الاستيطان اليهودي مقابل الجمود العربي: المدى الاسرائيلي ديناميكي للغاية، لكن التغيير في اساسه احادي الجانب. فالسكان اليهود في اسرائيل يواصلون عملية الاستيطان والتوسع التي اقيم في نطاقها حتى الان ما يقارب السبعمائة تجمع سكاني جديد، بينما بقي الوسط العربي بالمقابل «مجمدا» تماما في نفس التجمعات السكنية منذ خمسين عاما بالتقريب. كانت التجمعات السكنية العربية الوحيدة المقامة حتى اليوم في اسرائيل بمثابة توطين قسري للسكان البدو في الشمال والجنوب. علاوة على ذلك، لا تزال عشرات التجمعات السكنية العربية – البدوية غير معترف بها رسميا، وتعاني حرماناً في الخدمات الاساسية.

هذه العوامل الأسية تعكس عدم مساواة صارخا بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب في الدولة فيما يخص قربهم من موارد الارض، وحقوقهم على الارض، وقدرتهم على استخدام الارض لتطوير المجموعة الى الأمام. وتقدم المعطيات الاسية التالية نموذجا جيدا لهذا الوضع:

* **العرب الذين يشكلون حوالي ١٨٪ من مواطني الدولة، يملكون بملكيتهم الخاصة فقط ٣,٥٪ تقريبا من الاراضي فيها.**
* **تغطي مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية حوالي ٢,٥٪ من مساحة الدولة.**
* **حوالي نصف الاراضي التي كانت بأيدي العرب في ١٩٤٨ صودرت منذ ذلك الحين بقرارات من الدولة.**
* **يقل تخصيص الارض للاغراض العامة في التجمعات السكانية العربية عن الحد الادنى المطلوب.**
* **طريق العرب الى امتلاك حقوق على الارض مسدود تقريبا في ٨٠٪ من مساحة الدولة، المملوكة لصندوق اراضي اسرائيل وتديرها مديرية اراضي اسرائيل.**
* **ازداد عدد السكان العرب ستة اضعاف منذ العام ١٩٤٨ لكن الاراضي التي ملكوها تقلصت.**
* **منذ اقامتها لم تسمح الدولة للعرب انفسهم باقامة تجمعات سكنية جديدة.**
* **لا تزال عشرات التجمعات السكانية العربية القديمة غير معترف بها، ولا تزال الدولة ساعية في سبيل اخلائها.**

خلقت هذه المشاكل ضائقة في الارض والتخطيط في الوسط العربي اشتدت كثيرا في السنوات الاخيرة، وهي تمس مستويات الحياة الاساسية لحوالي مليون مواطن في الدولة. لا شك بأن هذا التمييز المزمن ينهش باستمرار في قاعدة شرعية اجهزة السلطة الاسرائيلية بنظر السكان العرب، ويسهم في تطور نمط من التجاوزات القانونية في مجالات التخطيط والبناء. يجب على حكومة اسرائيل توفير الاجابات على هذه الضائقة، بحكم مسؤوليتها عن المساواة بين مواطنيها، وبحكم دورها في تخطيط الافق القومي، وبحكم التزامها بوقف تصاعد الازمة في العلاقات بين اليهود والعرب.

٣) متطلبات الارض والتخطيط لدى المواطنين العرب

تنجم متطلبات الارض والتخطيط المتزايدة في الوسط العربي عن الحاجة لجسر الفوارق المتواصلة بين اليهود والعرب في الدولة، وعن تأثير المتغيرات الاجتماعية والجغرافية لدى الاقلية، وتزايد الحاجة للمسكن والخدمات والتطوير في هذا الوسط.

في العقود الاخيرة ظلت الفوارق الاقتصادية بين اليهود والعرب (انظر ورقتي الموقف رقم ٢ و ٤ في هذا التقرير الاستثنائي) عميقة للغاية، بل اتسعت في الآونة الاخيرة. تتسبب الضائقة في الارض والتخطيط بتعميق الفوارق، لأنها تحول دون او تعرقل اي تطوير زراعي او صناعي، كما هي الحال بالنسبة لتطوير قنوات دخل اضافية في التجمعات السكانية العربية.

هذه العمليات تتأزم على خلفية المتغيرات الاجتماعية في الوسط العربي، المنعكسة في اتساع الطلب على الارض. وهي تشمل نمواً ديموغرافيا، وتحديثا سريعا (حتى لو كان جزئيا) يتضمن الانتقال من الزراعة الى الصناعة والتجارة، والارتفاع السريع بمستوى التعليم والتنظيم السياسي، وارتفاع نسب المستخدَمين في فروع مالية وخاصة، والوصول اليومي الواسع الى اماكن عمل بعيدة، والانتاج المنخفض والارتفاع الكبير في تشغيل النساء.

تتصل الحاجة للارض كذلك بالمتغيرات المادية التي تشهدها مناطق سكن العرب في اسرائيل.وهي تشمل تمدين وتحديث البنى التحتية في القرية العربية التقليدية، من خلال عملية تطوير وبناء تنتشر بعيدا عن «القصبة» العتيقة والمنطقة القديمة المحيطة بها. تتميز مناطق التطوير الجديدة والقديمة على السواء بترتيبات معقدة بشأن الملكية، ونزاعات اراض داخل التجمع السكاني والاكتظاظ المرتفع. كل هذه لا تسهّل عملية التطوير المحسوب، وتؤثر سلبا على مستوى البنى التحتية وتخصيص

المناطق للاغراض العامة ولاغراض التطوير المستقبلي.

وتزداد اهمية الارض للبنية التحتية المحلية في القرى في ضوء استمرار سكن غالبية السكان العرب في مناطق قروية. لم تقم حتى الان مراكز مدينية عربية لائقة يكون بمقدورها ان تجتذب عائلات عربية شابة وتشكل مراكز اقتصادية وثقافية ذات قدرة على التأثير في بيئتها وخلق مناطق قيادة وإنتاج وتطوير وتجدد.

هذه المشكلة لم تنشأ بالصدفة. وهي تنجم بمعظمها عن سياسة حكومية وعن شبكة العلاقات العامة بين اليهود والعرب. النقص في الخدمات الجماهيرية للعرب، وامكانية تواصل محدود للعرب بالسكن العام، يسدان امكانيات دخول العرب للمدن الكبيرة. هذا الوضع، اضافة الى الامتناع المنهجي لحكومات اسرائيل عن اقامة تجمعات سكنية عربية جديدة، ادى بلا مناص الى زيادة تلقائية لحجم القرى القديمة. ومع السنين تحولت تجمعات كثيرة الى قرى كبيرة تستحق تعريفها بأنها «مدن»، لكن بنيتها الاجتماعية ونفوذها الاساسي، الذي بقي على حاله، ما زال يضع العراقيل امام التطوير والتحديث.

وقد تبينت لنا اربعة مجالات فيها فوارق خطيرة بين المتطلبات والتطبيق.

مجال الاسكان: ادى النقص في الاراضي الخاصة، وسوق الاراضي المتشدد والباهظ نسبيا، وقلة البناء العام و «جمود» الجهاز السكاني في القرى، الى خلق مشكلة عويصة ومتواصلة على شكل نواقص في توفير السكن للسكان العرب. خلقت هذه المشكلة ظاهرة البناء غير المرخص الواسعة، واكتظاظ المساكن الشديد في الوسط العربي. ونتيجة للزيادة الطبيعية المرتفعة، ووجود مجموعات شابة كبيرة، من المتوقع ان ترتفع متطلبات الاسكان بسرعة ومعها التوتر الاجتماعي المقترن عموما بالاحباط والاكتظاظ في مجال الاسكان.

خدمات للمواطن: تعد الخدمات المتوفرة للمواطن في التجمعات السكانية العربية منخفضة ومقلصة بشكل عام. يبرز هذا الوضع بوجه الخصوص في مجالات مثل خدمات التجارة، الاعمال، التعليم العادي والخاص، الصحة، الرياضة والثقافة. وهناك جانب متصل مباشرة بسياسة الاراضي هو الموقع الاشكالي وصعوبة الوصول الى المباني والمؤسسات والمناطق العامة. وهناك صعوبات كبيرة في ايجاد الارض للمؤسسات الجماهيرية في غالبية التجمعات السكنية العربية، وهو عامل يضر بشدة بحجم وجودة الخدمات. يجب التنويه الى ان هذا المجال يعاني ايضا من استعداد منخفض لدى المواطنين العرب لتخصيص مساحات من اراضيهم للاستخدام العام (راجع ايضا ورقة موقف رقم ٢ في هذا التقرير الاستثنائي).

العمل والتطوير الاقتصادي: بقيت غالبية التجمعات السكانية العربية في ابعد دائرة عن مراكز العمل. وقليلة هي التجمعات السكانية العربية التي تربو فرص العمل المحلية فيها (عدا مستخدمي السلطة المحلية) على الـ ١٠٪، بينما تجد غالبية العمال العرب المتبقين عملا لها في الوسط اليهودي. وذلك جراء المستوى المنخفض للتطوير الاقتصادي والصناعي، الناجم عن المستوى المنخفض للمبادرة الاقتصادية وجذب رأس المال الخارجي، الى جانب موقع القرى العربية في اسفل سلم نظام الاولويات القومي، والتمييز في تقديم محفزات للتطوير، وغياب التعاون المنطقي (راجع ايضا ورقة موقف رقم ٥ في هذا التقرير).

منطقة النفوذ المحلية: يغطي العرب اليوم ٢,٥٪ فقط من مساحة الدولة. وتحتاج السلطات العربية الى الارض لتخطيط تطور قراها ومدنها والمناطق المحيطة بصورة منطقية، لاقامة احياء جديدة، وتطوير مناطق صناعية، وتجارية واخرى لتوسيع القاعدة الضريبية المحلية الضيقة. من الجدير ان يفحص نقل مسؤولية ادارية محلية عن مناطق معينة لايدي السلطات العربية لتخطيط وتطوير المناطق الواصلة بين مختلف التجمعات السكانية العربية.

مقترحات لسياسة تصحيحية

تتطلب مجابهة عدم المساواة العميقة التي يقف امامها الوسط العربي كله في مجالات سياسة الاراضي ومناطق النفوذ في اسرائيل، واختراق دائرة الظلم والتمييز في هذا المجال، المستمدة من الاحساس بالغربة لدى العرب في اسرائيل، تغييرات بنيوية وجوهرية. فيما يلي توصيات اولية لسياسة مستقبلية، تتمحور في اتجاهين اساسيين: الاداري والمادي.

١) المجال الاداري

اولا، على المجتمع الاسرائيلي ان ينتقل بالتدريج الى مفهوم جديد بخصوص اراضي الدولة: **من اراض يهودية لأراض اسرائيلية**. بهذه الطريقة فقط يمكن ضمان الطابع المدني والمساواة في هذا المجال المركزي في حياة المجتمع والدولة. ان تعريف اراضي الدولة باعتبارها اسرائيلية سيؤدي الى ادراج المواطنين العرب في الدولة في عملية تحديد سياسة الاراضي، وتسهم في تخفيف التمييز البنيوي القائم في اجهزة التخطيط والاراضي حتى اليوم. لهذه الغاية يجب اعادة تنظيم ادارة اراضي اسرائيل. فالادارة في وضعها الحالي ليست قادرة على العمل بصورة ديمقراطية، وهناك قرارات

مصيرية تخص الدولة عموما والسكان العرب بشكل خاص، تتخذ لدى هيئة معينة، قطاعية وغير تمثيلية.

ثانيا، يجب العمل على **تمثيل مناسب لمواطني الدولة العرب** في جهاز اتخاذ القرارات في قضايا الارض، والتخطيط والتطوير. يجب رفع الحضور العربي في هذه الاجهزة والتوصل الى **تمثيل نسبي ملائم**،بحيث يكون ملائما لحصتهم ضمن سكان مناطق التخطيط المختلفة. الهيئات المهمة التي توجد اهمية خاصة لادخال هذه الاصلاحات فيها هي: مجلس اراضي اسرائيل، المجلس القطري للتخطيط والبناء، اللجان اللوائية والمحلية للتخطيط والبناء، الهيئات ذات الصلاحية باتخاذ القرارات لدى جهات مثل سلطة حماية الطبيعة، لجنة الحفاظ على الارض الزراعية، سلطات تطوير النقب والجليل ومديريات البدو.

الادارة الذاتية: يجب نقل سلسلة من صلاحيات ادارة الاراضي للسكان العرب، اي ما يتصل بممتلكات الوقف الاسلامي.من شأن ادارة ذاتية كهذه توفير الفرصة للقيام بخطوة واسعة في اعداد الخرائط الهيكلية الجديدة للتجمعات السكنية العربية، كبديل لـ «التخطيط الاعلى» دون اشراك ملائم للسكان، الذي كان متبعا حتى الان. خطوة كهذه ستعزز شرعية الجهاز السلطوي في المناطق العربية، وتعمق امكانيات التطوير، وتخلق فرصة لاجراءات تخطيط وتطبيق منظمة، محددة وعادلة.

ادخال المهنيين العرب الى وظائف في مديرية التخطيط، ادارة اراضي اسرائيل، وزارة الاسكان وهيئات اخرى مؤثرة على تخطيط وتطوير الارض: من شأن خطوة كهذه اصلاح الغبن في مجالات المساواة، وتعزيز شرعية سياسة الارض والتطوير الشاملة بنظر السكان، والاسهام في تطبيق قوانين التنظيم والبناء بمساواة وحزم.

اعادة النظر في منظومة القوانين والتشريعات في الدولة، ضمن توجه عام لالغاء القوانين والتشريعات التي تسمح بإبعاد العرب عن فرص استئجار الارض في عملية «الاستيطان العامل»، وكذلك النظم التي تمنح هيئات يهودية مغلقة مثل «الكيرن كييمت» والوكالة اليهودية، مكانة استثنائية في الجهاز السلطوي. هناك شكوك اليوم حول المكانة القانونية لهذه النظم التمييزية. وكما حددت المحكمة العليا في التماس قعدان ضد كتسير: «لا يفقد التمييز طابعه التمييزي، اذا تم بواسطة الوكالة اليهودية، لذلك فهو غير مسموح به للدولة».

تعميق التعاون المنطقي بين اليهود والعرب وبين العرب والعرب. تعاون كهذا سيسهم بلا شك في خلق مرونة وفائدة كبيرة في تحقيق متطلبات المواطنين العرب، في مجالات الاسكان، توفير الخدمات والتطوير الاقتصادي. تعاون منطقي سيكون بمقدوره ان يأتي «من اسفل» بمبادرة السكان انفسهم، ولكن ليس بديلا لتعاون «من اعلى»، بواسطة تشريع مساعد ومبادرة حكومية.

٢) المجال المادي

مساواة مدنية في التعامل مع الارض: اكثر المتطلبات الحاحا هي ترجمة مبدأ المساواة المدنية لضمان تواصل عربي بأراضي الدولة وتواصل السلطة المحلية العربية مع المناطق الجماهيرية والعامة العربية. خطوة كهذه حيوية للعيش الكريم والمساواة الاساسية للعرب كمواطنين في دولة متطورة، ولتطوير وازدهار تجمعاتهم السكانية. قاعدة ذلك كله هي الارض ذاتها: المجتمع العربي مظلوم من حيث البنية في ما يتعلق بتخصيص حصص من اراضي الدولة، وحجم مناطق النفوذ والتخطيط، وتوفير المساكن الشعبية والمناطق المدعومة للسكن والصناعة والتجارة. يجب وقف هذا التمييز في الحال، وتأسيس حصص الارض في كافة المجالات على المساواة المدنية، اي بموجب **مفتاح نسبي** يراعي حجم السكان ومتطلباتهم. كذلك من شأن المساواة المدنية ان تضاعف مسؤولية السلطات العربية للمبادرة الى تطبيق وممارسة نظام تخطيطي في قراهم بموجب المقاييس العامة في الدولة.

فيما يلي الخطوات المطلوبة لتقليص والغاء تمييز كهذا:

* **وقف مصادرة الاراضي العربية للاستخدامات اليهودية والعسكرية.**
* **اعادة اراض مصادرة معينة من الدولة للعرب (مثل الاراضي المصادرة التي لا استخدام لها، او اراضي الوقف الاسلامي).**
* **تخصيص متزايد وتطوير للاراضي العامة**
* **توسيع امكانيات الارض لدى السلطات العربية على غرار تلك الموجودة في مدن التطوير و «مناطق تطوير أ» في الاطراف.**
* **انتهاج خطة موسعة لبناء الاسكان الشعبي للمحتاجين، وبخاصة في التجمعات السكانية المدينية.**

نظرة تصحيحية لظلم الماضي في مجال الارض والتخطيط: بما ان تاريخ مصادرة الاراضي والقيود التخطيطية على العرب في اسرائيل لا تزال محسوسة للآن كما لو تمت بالامس، وبما ان لهذه السياسة تأثيرات مباشرة على الوضع البائس لغالبية السكان العرب اليوم، من الجدير ان تتضمن سياسة الارض والتخطيط عنصر التعويض (المالي او غيره) والتفصيل التصحيحي تجاه الوسط العربي. تتصل هذه القضية ايضا بالمشكلة العامة للاجئين الفلسطينيين ومصادرة اراضيهم، وإن كانت معالجة هذه الاخيرة تتم على ما يبدو لدى اوساط سياسية عالية. لكنه خلافا للسكان العرب مواطني الدولة، ثمة اهمية كبرى لخطوات في اتجاه الاعتراف بالغبن التاريخي واصلاحه، حيثما يمكن، لدى اوساط مهنية ايضا في قضايا تخطيط الارض

(انظر ورقتي موقف ٢ و ٣ في هذا التقرير).

التجمعات السكنية غير المعترف بها: رغم ان تحسين الوضع لازم وضروري في الوسط العربي كله، فإنه مستعجل بما لا يقاس في القرى غير المعترف بها، وبخاصة بدو النقب، حيث يحرم مواطنون اسرائيليون من ابسط الخدمات الاساسية، كالماء والكهرباء والمجاري والخدمات الصحية. ويشكل الوضع في هذه التجمعات السكنية لطخة اخلاقية على المجتمع الاسرائيلي. بإمكان سياسة اراض وتخطيط متنورة، تشمل اعترافا بغالبية القرى بموجب مقاييس مدنية مساوية، كما هو متبع في الوسط اليهودي، ان تعمل الكثير لاصلاحه.

اقامة احياء وتجمعات سكنية عربية جديدة: جانب جوهري اضافي من الجدير الاهتمام به بجدية هو تعزيز تنقل وتمدين المجتمع العربي. لذلك يجب فحص امكانية تخصيص الارض والخدمات لصالح **اقامة مدن وتجمعات سكنية عربية جديدة، وكذلك احياء عربية جديدة** وعصرية في المدن القائمة (مثل الناصرة العليا، كرميئيل، حيفا، بئر السبع، ،حتى تل ابيب والقدس)، تقدم مختلف الخدمات والمؤسسات الملائمة لاحتياجات مجموعة سكانية عربية عصرية. التمدين عملية حيوية لتطور اي مجتمع، ونمو مجموعات طليعية في الاقتصاد والتعليم والثقافة. من الجدير السماح به كذلك للمجتمع العربي في اسرائيل.

اتجاهات للتغيير :

*** دمقرطة وتوزيع اجهزة الارض والتخطيط**

*** تطبيق مبدأ المساواة المدنية في كافة مجالات سياسة الارض والتخطيط.**

*** الغاء القوة السلطوية الخاصة لصندوق اراضي اسرائيل والوكالة اليهودية، في اسرائيل السيادية.**

*** تحسين تمثيل واشراك العرب في عمليات اتخاذ القرارات وعلى المستويات المهنية.**

*** انتهاج سياسة تعترف بالغبن التاريخي للعرب في اسرائيل، وتسمح بالتصحيح والتعويض.**

*** الاعتراف بكافة التجمعات السكانية العربية بموجب المقاييس المتبعة في الوسط اليهودي.**

*** تسريع التطوير في المناطق العربية**

*** توسيع مناطق نفوذ السلطات العربية، حسب احتياجاتها المحلية والمنطقية.**

*** وقف مصادرة الاراضي العربية او وضع اليد عليها للاغراض اليهودية.**

*** دعم عملية التمدين في المجتمع العربي.**

*** ثورة في المفاهيم: من ارض يهودية، الى ارض اسرائيلية.**

في اجمال هذا الفصل نقول اننا نرى في تغيير السياسة في مجالات ملكية وادارة وتخطيط وتطوير الارض في اسرائيل، على اساس المبدأ الموجه للمساواة المدنية، حاجة اساسية ومستعجلة. تغيير كهذا قادر على ان يحمل بشائر بداية عهد جديد، تعطى فيه للعرب مواطني اسرائيل فرصة متساوية للتطوير والازدهار في دولتهم. اننا نرى تطبيق مبدأ المساواة على اجهزة الارض والتخطيط مطلبا حيويا لمواطني الدولة اليهود والعرب على السواء. في عهد كهذا يصير بامكان المجتمع الاسرائيلي عموما والاقلية العربية بشكل خاص التخلص من التأثيرات السلبية لفترة طويلة من الظلم العميق.

ورقة موقف رقم ٢ السلطة المحلية والرفاه

د. اسعد غانم، قسم العلوم السياسية، جامعة حيفا

د. ثابت ابو راس، قسم الجغرافيا والتطوير البيئي، جامعة بن غوريون في النقب، بئر السبع

د. زئيف روزنهاك، قسم العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، الجامعة العبرية، القدس

الوضع القائم: متغيرات ومشاكل

١) التخلف الاقتصادي – الاجتماعي

يعد السكان العرب في اسرائيل حوالي مليون مواطن، موزعين على حوالي ١٢٠ سلطة محلية وبلدية، يوجد ثمانون منها في لواء الشمال، الذي يقطنه ما يقارب ٤٨١,٨٠٠ مواطن، يشكلون حوالي ٥٠٪ من مجموع سكان الجليل. ويقطن في لواء حيفا حوالي ١٦٤,٨٠٠ نسمة. وفي لواء الجنوب – ١٠٠,٠٠٠ بدوي، نصفهم تقريبا في سبعة تجمعات

سكنية دائمة والبقية موزعة على المناطق المنتشرة في ضواحي مدينة بئر السبع.

وتدل المميزات الاجتماعية الاقتصادية للسكان العرب في اسرائيل على تخلف كبير بالقياس بمجموع سكان الدولة، وتعكس ظلما اجتماعيا اقتصاديا تراكم مع الوقت ينعكس في المجالات التالية:

حجم الاسرة العربية، الذي يشهد انخفاضا تدريجيا، توقف في سنة ١٩٩٦ عند معدل الـ ٥,٠٤ نفر، مقابل ٣,٣١ نفر في البيت اليهودي.

نسبة مستحقي شهادة البغروت، لدى العرب توقفت في سنة ١٩٩٧ عند نسبة ٣٨٪ من مجموع خريجي الثانويات، وذلك بالقياس مع ٥١٪ من السكان اليهود في ذلك العام.

مستوى البطالة القطري يقف اليوم عند ٩,١٪. من بين مراكز البطالة الرئيسية الـ ٢٣ توجد ١٩ سلطة محلية عربية. تصل نسبة البطالة في بعضها الى ١٥٪ واكثر من مجمل قوة العمل المدنية.

تم تدريج السلطات المحلية في اسرائيل بواسطة جدول اجتماعي اقتصادي شامل يتحرك بين «عنقود ١٠» (السلطات ذات المكانة الاجتماعية – الاقتصادية الاعلى) و «عنقود ١» (السلطات ذات المكانة الدنيا). من بين ١٤ سلطة في «العنقود المنخفض» (عنقود ١)، احدى عشرة سلطة منها عربية، وفيها يعيش ٦٦٪ من مجموع السكان المنتمين لهذا «العنقود». ويضم «عنقود ٢» ١٧ سلطة، منها ١٢ عربية. بالتالي، فإن ٢٣ سلطة عربية (حوالي ٧٥٪) من بين ٣١ سلطة تنتمي للعنقودين السفليين في التدريج الاجتماعي – الاقتصادي. مقابل ذلك، لا يوجد تمثيل لاية سلطة عربية في العناقيد الثلاثة العليا في الجدول.

عدا السلطات العربية المعروفة، هناك قرابة سبعين تجمعا سكانيا عربيا غير معترف بها في المثلث والجليل والنقب. تفتقد هذه التجمعات لاي نوع من الانشاءات والبنى التحتية الاساسية او لأي اعتناء ملائم. وذلك رغم ان غالبيتها العظمى موجودة قبل قيام الدولة، او لعل الدولة اقامتها.

تدل المميزات الاجتماعية الاقتصادية على انه في الواقع الاسرائيلي في العام ٢٠٠٠ ، توجد التجمعات السكانية العربية في الاجزاء الدنيا من التدريج الاجتماعي الاقتصادي. حوالي ٧٥٪ من السلطات المنتمية للعنقودين السفليين في التدريج، هي سلطات عربية. تؤكد هذه المعطيات اهمية الخدمات البلدية والمحلية التي تقدمها السلطات المحلية لسكانها، وتحول مسألة اداء السلطات لمهامها الى مسألة ذات اهمية وجودية بالنسبة لقسم كبير من السكان.

٢) الضعف الاقتصادي للسلطات المحلية العربية

منذ اقامتها، لا تزال السلطات المحلية العربية، تعاني مشاكل اساسية تتميز بالضعف الاقتصادي والضائقة المالية وغياب مساحات الارض المطلوبة لتحقيق متطلباتها. ينجم هذا الوضع عن عاملين اساسيين:

العامل الاول هو **التمييز والغبن المتواصلان في تخصيص الموارد الحكومية**، والاراضي والميزانيات بالقياس بالتجمعات السكانية اليهودية ذات التدريج الاجتماعي الاقتصادي المماثل.وتشهد ميزانيات التطوير في وزارات الحكومة المختلفة المخصصة للوسط العربي انخفاضا متواصلا، ولا تزال الميزانيات العادية المخصصة للسلطات العربية منخفضة بالقياس بالميزانيات العادية للسلطات اليهودية. وفي سنة ١٩٩٩ بلغ اجمالي الميزانيات العادية لكافة السلطات العربية ٢,٢ مليار شيكل من مجمل الميزانية العامة الاعتيادية التي بلغت ٢٦ مليار شيكل لجميع السلطات في البلاد. بكلمات اخرى، ٨٪ فقط من الميزانية الحكومية العادية كانت مخصصة للسلطات العربية. وذلك في وقت تمثل فيه هذه السلطات وتخدم ١٢٪ من مجموع السكان في الدولة. يتضح اذاً ان مصروف الفرد الواحد المخصص للسلطات العربية في الميزانية العادية يشكل فقط ثلثي مصروف الفرد في السلطة اليهودية. علاوة على ذلك، فإن نسبة المناطق المعطاة للسلطات المحلية العربية كمناطق نفوذ لها تصل الى ٢,٥٪ من مجموع المناطق في دولة اسرائيل.

العامل الثاني هو **المدخولات المنخفضة من مصادر ذاتية**. ينجم هذا الوضع عن ضعف بارز في الوعي المدني (وعي المشاركة) لدى المواطن العربي، من حيث حجم السلطات العربية، ومن ناحية مقطعها السكاني (اعلاه). تضاف لذلك المستويات المنخفضة للنشاط التجاري والصناعي (انظر ورقة موقف رقم ٥)، وعدم نجاعة جباية الضرائب كما يتم التعبير عنه في نسب جباية متوسطة هي دون الخمسين بالمائة من قدرة الجباية، وادارة فاشلة وغير ناجعة في قسم كبير من السلطات. النتيجة: تخلف مزمن للسلطات العربية بالقياس بالسلطات اليهودية في تقديم الخدمات وتطوير البنى التحتية والانشاءات.

تُثقل هذه العوامل كثيرا على اداء السلطات المحلية العربية لمهامها اليومية، وتخلق عجزا كبيرا وصعوبات في السيولة وتخفض مستوى الدفع للعمال ومزودي الخدمات. يبلغ حجم العجز المالي المتراكم للسلطات العربية لاواخر ١٩٩٨، في الميزانيات العادية وميزانيات التطوير، حوالي ٨٠٠ مليون شيكل. وتعمّق مصاريف التمويل والدفعات الاستثنائية بسبب تأخير الاجور وتجاوزات السحب الزائد العالية، الضائقة المالية للسلطة المحلية اكثر فأكثر.(٢)

تفتقد معظم السلطات العربية في اسرائيل لأية بنية تجارية.

وتكاد لا تخصص اليوم الاراضي للمناطق الصناعية والتجارية والسياحية. ويؤدي النقص في الاراضي للمناطق التجارية الى فتح مصالح تجارية داخل مناطق السكن ويشجع انماط العمل اليومي وتنقل العمال والمبادرين الى خارج تجمعاتهم السكنية. لا شك ان هذا الوضع يضعف جدا القاعدة الاقتصادية للمجموعات والسلطات العربية، ولا يسمح بالاستقلال الاقتصادي. في ظل غياب دخل من الصناعة والتجارة يرتفع اكثر فاكثر مستوى تعلق السلطات العربية بالحكم المركزي.

٣) صعوبة مجابهة المشاكل الاجتماعية

تعود الصعوبة في معالجة المشاكل الاجتماعية في المناطق العربية الى انشاءات مادية غير صالحة لخدمات الرفاه، ونقص في الطاقة البشرية المهنية، وانعدام موارد التحريك وغياب الاستثمارات في تطوير المجتمع. تكتسب هذه النواقص معاني خاصة بسبب الوضع الاجتماعي – الاقتصادي المتدني في التجمعات السكانية العربية. وتنعكس هذه المشاكل في عدة مجالات:

الجريمة والعنف: نسب عالية من الجريمة والعنف: ٣٠,٧٪ من الخارجين على القانون ممن تمت ادانتهم هم عرب. وسجلت نسبة الخارجين على القانون ممن ادينوا بأحكام جنائية لدى العرب ١٦,٩٪ لكل الف نسمة، وهي نسبة عالية جدا بالقياس بما لدى اليهود (٧,٧٪).

زواج داخل العائلة: نسبة زواج الاقارب لدى المواطنين العرب اعلى بكثير مما هو متعارف عليه في المجتمع اليهودي، وهي حقيقة ذات تأثيرات على حجم السكان المحدودي الحركة والمتخلفين عقليا. وبالفعل، تربو نسبة المعوقين في الوسط العربي على الـ ٣٪، بالقياس بالمعدل القطري العام المتوقف عند ٢,١٪.

نسبة عالية لمحتاجي قسم الرفاه: نسبة الملتحقين بخدمات قسم الرفاه في السلطات العربية مرتفعة جدا وتتصاعد بالتدريج في ضوء تزايد المشاكل الاجتماعية وتفاقم الوضع الاجتماعي – الاقتصادي.

صعوبة في تعامل المجتمع مع قضية تشغيل النساء ورفاهيتهن: تثير الجماعات النسوية حاجة لمعاملة خاصة في مجالات الخدمات الاجتماعية، والعمل والتعليم. ٢٤,٧٪ من المشتغلين العرب اليوم هم نساء، مقابل ٤٧٪ في الوسط اليهودي.

توصيات بسياسة تصحيحية:

١) اطار للاعتناء بالنواقص المادية

الاراضي والتخطيط: تعاني التجمعات السكانية العربية نقصاً مزمناً في الاراضي، وانعدام الخرائط الهيكلية الملائمة. هذا الامر ناجم عن تمييز موجه لصالح التجمعات السكانية اليهودية المجاورة للمناطق السكنية العربية، وغياب العرب من اصحاب القرارات عن هيئات تخطيطية وتنفيذية في المجال. يجب تصحيح هذا الوضع التمييزي في هذا المجال في الحال (راجع تفصيلا في ورقة موقف رقم ٢ – الاراضي والتخطيط في هذا التقرير الاستثنائي)، بواسطة تعيين عرب كرؤساء لجان تخطيط في مناطق عربية على سبيل المثال.

الميزانيات: نقترح التحرك على مستويين: على المستوى الاستراتيجي، يجب التطلع لبلورة خطة سنوية هدفها المقارنة الحقيقية والكاملة بين التجمعات السكنية العربية وتلك اليهودية في البلاد. تقوم الخطة على استطلاع متطلبات شامل يجري في الوسط العربي.

على المستوى العملي، يجب الحرص على مساواة في توزيع الميزانيات العادية، من خلال رفع مستوى اساس الميزانيات العادية ومقارنتها بتلك الموجودة في الجانب اليهودي وفقا لمعادلة سُواري «المكلف بإعداد ورقة عمل بهذا الخصوص» . يجب توسيع خطة تغطية العجز المتراكم لدى السلطات العربية الى حد كبير، من خلال الحرص على تفاصيل مخططات الانعاش المصدقة وشروطها.

الادارة: يجب الكف عن تعيين موظفين يهود في وزارة الداخلية كرؤساء في السلطات العربية. يجب ان تتخذ فورا خطوات حازمة لتحسين مستوى الادارة في السلطات العربية. ولا بد لهذه الخطوات ان تشمل خطة شاملة حكومية موجهة لتحقيق قفزة عالية في المستوى المهني لمستخدمي السلطات المحلية العربية. يجب البدء فورا بتنفيذ خطة شاملة لتحسين مستوى الادارة في السلطة المحلية العربية، من خلال التشديد على ثلاثة مستويات: على المستوى الداخلي للسلطة ذاتها، وعلى مستوى الصلة بين السلطة والسكان وعلى مستوى الصلة بين السلطة والوزارات الحكومية المختلفة وبقية المؤسسات القطرية.

الاعتراف وتدريج المكانة: يجب الاعتراف بالتجمعات السكنية غير المعترف بها والعمل على تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات المناسبة لمواطنيها. يجب منح كل تجمع سكاني يزيد عدد سكانه

على الـ ١٥,٠٠٠ نسمة مكانة مدينة وتزويده بالميزانيات المطلوبة.

زيادة الاستثمارات في البنى التحتية: يجب اعداد استطلاع بمتطلبات في قضايا التطوير، تنجم عنه خطة استثمارات للتنفيذ. يجب اتخاذ سياسة تمييز تصحيحي في تطوير البنى التحتية في الوسط العربي، على غرار ما تم في اواخر التسعينيات في التجمعات السكنية الدرزية.

الاسكان وتوفير البيوت: هناك حاجة لبناء مساكن شعبية (وكذلك مبان عامة) في المناطق العربية، والمطالبة بالغاء التمييز في مخططات قروض الاسكان للمستحقين.

المواصلات: يجب العمل على تحسين طرق الوصول الى مراكز عمل منطقية. في هذا المجال هناك حاجة لتحسين شبكة الطرق، والاهتمام بتوفير مواصلات عامة مدعومة كخدمة مهمة واساسية.

٢) اطار لمعالجة النواقص الاجتماعية ومتطلبات الرفاه:

من اجل جسر الفجوات التي نشأت مع الوقت لدى مجموعات سكانية محددة وفي القضايا الاجتماعية، هناك حاجة لتكثيف خدمات الرفاه، وتوسيع جهاز العاملين الاجتماعيين، وتطوير جهاز عاملين جماهيريين لرعاية الجمهور وتفعيله في صالح ذاته. يجب ان تتم جهود تعزيز جهاز خدمات الرفاه في اتجاهين:

الاول: تحسين قدرة جهاز الرفاه على معالجة قضايا الناس الواقعين في ضائقة على مستوى الفرد والعائلة. لهذه الغاية ثمة حاجة لزيادة كبيرة في عدد الملاكات للعاملين الاجتماعيين في المناطق العربية، وزيادة كمية الموارد الموضوعة تحت تصرفهم، للمساهمة بصورة تفصيلية في حل حالات الضائقة.

الثاني: خلق اطار مشترك للجهاز المهني ولمجموعات من داخل الجمهور، لتحسين الشروط الاجتماعية في المناطق العربية على الصعيد العام. تفعيل الجمهور في صالح ذاته يجب ان يقوم على مشاركة فعالة من السكان في بلورة وتطبيق خطط تحسين الجوانب المادية والاجتماعية في البلد. لهذه الغاية يجب تشجيع ودعم اقامة لجان للسكان تنشط في مجالات مختلفة. في هذا السياق، يجب التشديد على تشجيع اقامة منظمات للنساء.

علاوة على ذلك، يجب تنفيذ الاجراءات التالية لتعزيز قدرة المجموعات المختلفة على استثمار الطاقات الاجتماعية الكامنة لديها:

دعم منظمات القطاع الثالث: يجب مساعدة المنظمات الخيرية العاملة على الصعيد المحلي والمنطقي والقطري، بتقديم الميزانيات لها، واشراكها في بلورة خطط تطوير اجتماعية وتطبيقها. من المهم ان يتم هذا الامر دون المس بمكانتهم كمنظمات مستقلة تمثل الجمهور امام مؤسسات السلطة، المحلية منها او الحكومية.

تشجيع النساء على النشاط الانتاجي: يجب خلق قاعدة خدمات تسمح للنساء بالتحول الى عنصر فعال في النشاط الاقتصادي، كشريكات في سوق العمل وكاجيرات وكمبادرات. لا بد لهذه الخدمات ان تشمل في الاساس حضانات يومية للاولاد، واعدادا مهنيا، وتعاونا فعالا بين مختلف التجمعات السكنية..

تشجيع ابناء الشبيبة على النشاطات الجماهيرية: يجب توفير اطر تربوية غير رسمية ونشاطات اجتماعية للاولاد وابناء الشبيبة لساعات ما بعد الدراسة، ولمن تساقط منهم من جهاز التعليم الرسمي (الذين يحققون نسبا عالية بوجه الخصوص في اوساط المواطنين العرب). بامكان هذه الاطر المساعدة في تحويل ابناء الشبيبة الى عنصر فعال في نشاط الجمهور من اجل ذاته.

٣) تطوير بنية تحتية اقتصادية للمبادرة المحلية

تطوير مناطق تجارية في التجمعات السكنية: يجب ان تفحص امكانية اقامة مناطق تجارية في السلطات العربية، وان تسوى لهذه الغاية قضايا مثل الملكية الفردية للارض، التخطيط المادي والتجاري، وضع الانشاءات، وتسويق وادارة هذه المناطق. يمكن لتفعيل مناطق تجارية في الوسط العربي ان يصبح رافعة مهمة للتقليل من تعلق السلطات العربية بالسلطة المركزية.

نسبة المبادرين في اوساط العرب مرتفعة نسبيا. مع ذلك، ولتمكين مواطني السلطات العربية من استثمار طاقاتهم على المبادرة، هناك حاجة لتطوير خبرات ادارة وتطوير وتكنولوجيا، علاوة على تطوير البنى التحتية المادية والبيئية.

في اطار عملية تطوير مسارات مساعدة للمبادرة والمصالح التجارية الصغيرة في المناطق العربية، من المهم ان نأخذ بالحسبان القطاع النسائي، الذي لا يزال بعيدا جدا عن استنفاد طاقته الاقتصادية الكامنة.

ورقة موقف رقم ٣ الهوية والمشاركة المدنية والثقافية

د. داني رابينوفتش، قسم العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، الجامعة العبرية، القدس

د. خولة ابو بكر، قسم علوم السلوك،كلية عيمق يزرعيل

بروفيسور حنه هرتسوغ، قسم العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، جامعة تل ابيب

د. عادل مناع، معهد ترومان، الجامعة العبرية، القدس

د. رمزي سليمان، قسم علم النفس، جامعة حيفا

د. يوآف بيلد، قسم العلوم السياسية، جامعة تل ابيب

بروفيسور يهودا شنهاف، قسم العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، جامعة تل ابيب

الوضع القائم: متغيرات ومشاكل

تعبر دولة اسرائيل ومؤسساتها وقيمها جيدا عن المصالح القومية والامزجة الثقافية العامة للاغلبية اليهودية. وكما هو الحال هنا فإن حدود المواطنة الاسرائيلية ايضا مماثلة عمليا لحدود القومية اليهودية، والحقوق المعطاة لليهود مواطني اسرائيل اكثر واهم من تلك المعطاة للعرب مواطني اسرائيل. فالدولة مبنية حول نواة الذاكرة التاريخية اليهودية التي تبرز تراث المنفى والكارثة والبعث، بينما ترعى قيمها الاساسية ومؤسساتها عالم المصطلحات المتصلة بهذه الذاكرة فقط.

توجد لهذا العزل المدني والثقافي دلالات عملية بطبيعة الحال. وقد برزت هذه بوجه الخصوص في العقدين الاولين على قيام الدولة، عندما تمت بلورة عمليات بناء الامة وترسيخها على الصعيد القطري والاقليمي، ضمن عملية يهودية واسعة النطاق. تماثلت الاغلبية اليهودية مع هذه العملية معتبرة اياها تحقيقا للتطلع القومي.بالنسبة للمواطنين العرب، بالمقابل، كانت هذه الاجراءات العملية متصلة بثمن جماعي، جماهيري وعائلي ثقيل: الحياة بلا حرية تحت الحكم العسكري حتى ١٩٦٦، مصادرة الارض على نطاق واسع، الم وخوف في ضوء المجزرة الرهيبة في كفر قاسم عام ١٩٥٦، خيبة امل من تهرب الدولة من مسؤوليتها الرسمية عن الحادث، ويأس من فشل محاولة تحويله من حالة تغريب مشروط الى حالة مفصلية لا بد ان تؤدي لتعزيز مضامين المواطنة بالنسبة ولهم.

وتبدي الدولة والجمهور اليهودي استعدادا للاعتراف بالاختلاف الثقافي القائم بين المجموعات اليهودية والمجموعات العربية، واحيانا احترام هذا الاختلاف. من المهم ان نفهم، مع ذلك، ان هذا الاعتراف لا يمنع الدولة والاغلبية اليهودية من مواصلة دفع الاقلية العربية الى هوامش المواطنة. يتم هذا الاجراء من خلال تجاهل متواصل للمصالح المادية والثقافية وللرواية التاريخية للعرب في اسرائيل. وهو يتسبب بتشويش هويتهم القومية، ويضعف وحدتهم ويشوش على انتمائهم للشعب الفلسطيني.

تعد القيم الاساسية التي تؤسس على الذاكرة التاريخية لجماعة محددة انتقائية بطبيعتها. والعرب مواطنو اسرائيل، الذين لا يستطيعون التماثل مع الذاكرة اليهودية والقيم الاساسية التي تقوم عليها، يوجدون في مكانة هامشية ثابتة: اية اشارة الى النواة القيمية الحالية للدولة وانعكاساتها ستبقيهم غرباء ومتمردين. وتعبر مشاعرهم الانتقائية عن انتمائهم التاريخي للمجموع الإثني – القومي العربي الفلسطيني، هذا الذي وضعت الصهيونية ومن بعدها دولة اسرائيل تعريفاتهما ازاءه. وفي احسن الحالات، فإنهم ملحقون بهوامش الافق المدني في الدولة كافراد يمكن احتمال وجودهم، بينما النظرة اليهم كمجموعة قومية تتم فقط في سياق الصراع والازمات. هذه الحالة، الموجودة ايضا في دول اخرى تتميز بالانقسامات الاثنية، اشكالية للغاية في حالة العرب في اسرائيل بوجه الخصوص، الذين يعيشون فوق ارض كانت وطنهم قبل قيام الدولة.

يقوم العزل الذي يميز شبكة العلاقات بين الدولة ومواطنيها العرب على تجاهل خطير من جانب الدولة لاساس مركزي وتأسيسي في هويتهم: الشكل الذي يتعاملون بواسطته مع حصتهم خلال حرب ١٩٤٨ وما تلاها. حالتهم من هذه الناحية مركّبة ومبلبلة. ورغم الالتزام بالمساواة المدنية الذي اخذته اسرائيل على عاتقها في اعلان الاستقلال، فانها لم تعترف ابدا بصورة رسمية بالمعاناة التي كانت من نصيب افراد وعائلات ومجموعات عربية في تلك الحرب. لم يسبق للدولة ان ابدت اي قدر من تفهم لحقيقة انه في ختام تلك الحرب وجد المواطنون العرب انفسهم رعايا دولة فرضت عليهم، ولا تمثل رؤياهم السياسية ومبنية عمليا فوق انقاضهم.

يسهم التجاهل الرسمي للمعاناة العربية في تعميق احساس الغربة والهامشية لدى العرب. وهو مسؤول ايضا الى حد كبير عن وهم الحالة الطبيعية التي تمر بها الغالبية اليهودية والاعتقاد المغلوط في جوهره بأن احداث ١٩٤٨ هي ظاهرة قابلة للنسيان، ومنقطعة عن الواقع الحالي

وغير ملائمة لأية محاولة تصحيحية في المستقبل.

الى جانب الاعتراف بالذاكرة الجماعية للاقلية العربية، يجب الاعتراف ايضا بالعلاقة التاريخية لابناء هذه الاقلية بابناء الشعب العربي الفلسطيني الذين يعيشون خارج الخط الاخضر وفي الشتات الفلسطيني. لا يمكن للمواطنة الاسرائيلية للعرب في اسرائيل وليس من شأنها ايضا ان تلغي كونهم جزءا من الشعب الفلسطيني، واهمية الشعب الفلسطيني باعتباره المجموع الاوسع الذي يحدد هويتهم الاثنية – القومية. هذه حقيقة مركزية، ولا بد للتصدي لها من ان يتحول الى تحد مركزي ضمن اية محاولة حقيقية لوضع المجموعة العربية والمجموعة اليهودية تحت سقف مدني واحد، يقوم على المساواة المشتركة.

في الخطوات العملية التي تبنتها الدولة، سواء بالتشريع او التفسير القانوني او بالتعليمات السياسية للوزارات المختلفة، يكمن على فترات متقاربة تمييز ضد المواطنين العرب. لهذا الوضع ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية يتم بحثها في اوراق الموقف الموازية. اننا نود الاشارة الى ان هذه الخطوات العملية على الصعيد الرمزي تشكل تذكيرا يوميا بتحييد وهامشية العرب في اسرائيل.

وقد اثبتت احداث تشرين الأول ٢٠٠٠ بما لا يطاله شك ان السياسة القائمة ومشتقاتها الاجرائية منيت بفشل ذريع. والتوجه القائم على العزل الى هامشية قومية، الى جانب سياسة حكم تنعكس سلبا وتصنف قادة وناشطين سياسيين باعتبارهم «متطرفين» يجب «الاعتناء بهم»، لا يمكن ان يكون فشلا اخلاقيا فحسب. بل هو وصفة مضمونة لنشوء ازمات عميقة من نوع الازمة الحالية وتخليدها.

يفرض النزاع المتواصل بين دولة اسرائيل والشعب الفلسطيني عوامل صراعية متواصلة على العلاقات بين الاغلبية اليهودية والمؤسسة السلطوية من جهة، وبين الاقلية الفلسطينية من جهة اخرى. هذه العوامل ليست خافية على عيوننا. اننا نعتقد مع ذلك بأن مجاراة عقلانية ومنطقية لهذا الواقع المعقد الذي نعيشه تتطلب اضفاء شرعية تامة على انعكاسات هوية المجموعتين، وادارتها في نطاق نسيج اجتماعي ثقافي وسياسي شامل لمواطنة متساوية مشتركة. والمحاولات الوهمية لقمع العامل الجماعي – القومي في هوية ابناء الاقلية بهدف دمجهم كمواطنين في الهامش محكومة بالفشل سلفا. بدلا من ذلك، يجب تبني توجه شجاع يمكنه تحديد بؤر التوتر القائمة في واقع معقد يقوم بانتاج حلول معقدة لادارتها واتاحتها وفقط الحلول المؤسسة على التوجه المنطقي الواقعي ستكون قادرة على وضع اساس راسخ لاستقرار سياسي واجتماعي في الدولة. ويتطلب تعاون مدني صحيح وبناء مواطنة متساوية ومشتركة اعترافا بالاقلية الفلسطينية كمجموع قومي شرعي، له روايته التاريخية، وذاكرته الجماعية وحقه في المحافظة على حاضر اجتماعي – ثقافي كامل، ورعايته.

توصيات بسياسة تصحيحية

ملاحظة: المقترحات التي تتضمنها ورقة الموقف هذه تؤكد في الاساس عناصر رمزية. وهي تستكمل عددا من الاقتراحات العملية المقترحة في اوراق الموقف الاخرى مثلا، الاشارة الى مواقع القرى الفلسطينية التي تهدمت في ١٩٤٨ ليست منفصلة عن الحل العملي لمسألة الاراضي المصادرة المبحوثة في ورقة موقف رقم (١).

١) اعتراف رسمي بنكبة العرب في ١٩٤٨

يجب التوصل فورا الى اجراء يقوم على الاعتراف الرسمي بنكبة العرب في ١٩٤٨. يقوم هذا التوجه على اضفاء شرعية على الاحساس بالفقدان الذي يلازم منذ ستة عقود خمس سكان الدولة الذين فقدوا اعزاءهم وفقدوا ممتلكاتهم ورأوا كيف تهدم قراهم وكيف يصارع اقاربهم الاهانات والفقر في الغربة. اننا نعتبر الاعتراف بالذاكرة العربية عن ١٩٤٨ شرطا لازما لبناء برنامج معافى من التعاون على اساس هوية مدنية مشتركة. الامكانية الاخرى – ترسيخ اسس تغييب النكبة الكبرى التي تثقل منذ ذلك الحين بلا انقطاع على ضحاياها – ليست مقبولة، وهي اشبه بمواصلة العيش في الوقت الضائع.

في نطاق اجراء كهذا، نقترح ادخال المركّبات التالية:

* الاشارة الى مواقع الاربعمائة قرية ومجموعة عربية مدينية المهدومة في ١٩٤٨ وتخليدها ميدانيا، بما في ذلك المواقع التي توجد فيها هذه الاطلال داخل مجموعات يهودية قامت فوق خرائبها.
* الاعتناء المناسب بالاطلال المادية، بما في ذلك المساجد والكنائس، والتوقف الفوري عن اتباع النمط الفاسد في تحويل المواقع الاسلامية المقدسة بصورة شبه عفوية الى مواقع مقدسة يهودية.
* تشريع يحدد يوما رسميا لذكرى النكبة الفلسطينية .
* تغيير او اضافة العبارات المطلوبة في النشيد الوطني للدولة بشكل يسمح بالتماثل والاشارة للمواطنين العرب.
* اعتذار تاريخي من الدولة، باسم حكومات الماضي، عن الظلم والتجاهل.

هذا هو الاجراء الاول في مجال الهوية والتعاون المدني والثقافي. وهو لا يتطلب ميزانيات كبيرة، ومن شأن دلالاته الرمزية والجدل العام الذي سيثيره ان تشكل دفعا مهما لدمج العرب.

٢) اجراءات عملية مشتقة من الاعتراف بـ١٩٤٨

بمحاذاة هذا الاجراء، يجب التوجه لتنفيذ اجراءات اضافية، ذات طابع عملي اكثر، ودلالتها الرمزية الحسية نحو مشاركة مدنية حقيقية ليست موضع شك:

* سن قانون مفصل لتقديم تعويضات مالية مقابل ممتلكات صودرت او تم التحفظ عليها.

* سن قوانين هجرة جديدة على اساس مدني اكثر مساواة وعدلا، بما في ذلك لم شمل العائلات.

* اخذ المسؤولية المبدئية من الدولة عن الاصلاح الفردي، الصحي والاجتماعي لضحايا ١٩٤٨.

٣) المبادرة لاتخاذ اجراءات عامة لرعاية الهوية الجماعية للاقلية في نطاق المواطنة المشتركة

في هذا المجال، نوصي باتباع ما يلي:

* ادخال التاريخ الفلسطيني لمنهاج التعليم المقرر في التاريخ، ودمج تعليم العادات الدينية والثقافية لمجمل المواطنين العرب في جهاز التعليم كجزء لا يتجزأ من الاهداف التربوية (قراءة، مواطنة، تاريخ، مشاريع خاصة لحصص التربية ...الخ). (راجع ايضا ورقة موقف رقم ٤ – التعليم والمجتمع في هذا التقرير الاستثنائي).

* تغيير اهداف ومبنى ومضامين التعليم لدى المواطنين العرب من خلال التشديد على رعاية صلة الطلاب العرب بهويتهم الجماعية، وتحويل جهاز التعليم للمواطنين العرب الى جهاز يدار بواسطة الجمهور نفسه، على غرار الوضع القائم منذ قيام الدولة في تيارات تربوية اخرى لدى جماعات ذات نسيج ثقافي محدد، كالتعليم لدى «الحريديم» او التعليم الديني القومي. تطوير خطة تشجع الدمج التام للطلبة الجامعيين العرب في مؤسسات التعليم العالي، وفحص امكانية اقامة مؤسسات تعليم عال تقوم على نموذج مزدوج الثقافة واللغة (راجع التفصيل في ورقة موقف رقم ٤ – التعليم والمجموعة في هذا التقرير الاستثنائي).

* مبادرة جادة وواسعة النطاق لرفع مكانة اللغة العربية. في هذا السياق يجب الزام المدارس اليهودية بتعليمها بما يضمن مستوى التمكن منها جيدا. يجب انتهاج استخدام العربية، بجانب العبرية، في جميع المؤسسات الرسمية، وتشغيل ناطقين بالعربية في جميع المكاتب والمؤسسات ذات الصلة المباشرة او غير المباشرة بالسكان العرب. كذلك، يجب كتابة اشارات الطرق في جميع ارجاء البلاد بثلاث لغات: عبرية، عربية وانجليزية.

* الاعلان عن اعياد المسلمين والمسيحيين كأيام عيد ومواعيد رسمية في الدولة كلها، بما في ذلك حقوق العطلة للمؤمنين، والاعفاء من التزامات الزامية (امتحانات في الجامعة، مقابلات لمناقصات في خدمة الدولة وغير ذلك) في هذه الايام. النموذج المحبذ هو النموذج الاميركي، حيث تعطل بعض الدول المعينة اجهزة التعليم لديها، بما في ذلك الجامعات، في اعياد مركزية لليهودية، رغم العدد المتدني نسبيا لليهود.

* تغيير النمط القائم لقنوات الراديو والتلفزيون الرسمية، واتخاذ توجه جديد يقوم على:

أ) تخصيص قناة تلفزيون كاملة بالعربية، ونقل التحكم بمضامين البث باللغة العربية في وسائل الاعلام الرسمية لادارة عربية كاملة، واحداث تغيير اساسي في اهداف ومضامين هذا البث، بحيث تعبر بصورة لائقة عن الخاصية الثقافية والاثنية – القومية للاقلية العربية.

ب) تغيير اساسي في برامج البث بالعبرية، في اساسه قبول الاقلية العربية كمجموعة شرعية في المجتمع الاسرائيلي، وذلك بدل الطريقة الحالية الموجودة اليوم، التي تعطي الاقلية العربية بشكل عام معاملة سلبية في سياق الصراع فقط، من خلال تجاهل حاضره التاريخي والثقافي، ودفعه الى منطقة البث بالعربية فقط. ومن الناحية العملية، يتضمن تغيير كهذا ادخال الثقافة الفلسطينية، بما في ذلك الموسيقى العربية، وعرض الافلام والمسرحيات العربية، والبرامج الوثائقية عن الديانات الاسلامية والمسيحية في فترات الاعياد ضمن البث الرسمي في اسرائيل، وتحديد معدل بموجبه تصل نسبة الانتاج التلفزيوني باللغة العربية خمس مجمل الانتاج الاصلي المكتملة، كما هو الحال مع الانتاج العبري، لمشغلي القناة الثانية والمشغلين المستقبليين للقناة الثالثة.

ورقة موقف رقم ٤ التربية والتعليم العالي

بروفيسور ماجد الحاج، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حيفا
د. اسماعيل ابو سعد، قسم التربية، جامعة بن غوريون في النقب، بئر السبع
د. يوسي يونه، قسم التربية، جامعة بن غوريون في النقب، بئر السبع

الوضع القائم: متغيرات ومشاكل

يكاد يكون هناك فصل تام في مناطق السكن العربية واليهودية: ٩٠٪ من العرب يعيشون في تجمعات سكنية منفصلة، بينما تعيش اغلبية العرب القاطنين في المدن المختلطة في احياء منفصلة. مع ذلك، ورغم خاصيتهم الثقافية والقومية، لم يحظ العرب في اسرائيل بإدارة ذاتية في مجالات التعليم والثقافة. تكتسب هذه الحقيقة دلالة خاصة بالقياس مع السياسة التي تبنتها الدولة منذ سنواتها الاولى تجاه التيارات التربوية التي عرفتها المجموعات اليهودية في مرحلة التوطين. حظيت هذه التيارات – التعليم الرسمي الديني، شبكات تعليم «الحريديم»، التعليم في الكيبوتسات وغير ذلك – باستقلالية في المضامين والقيم والميزانيات والادارة داخل جهاز التعليم الرسمي. وما زال ممثلو الجمهور في هذه القطاعات اصحاب النفوذ وواضعي السياسة في هذه التيارات حتى اليوم. الامر ليس كذلك في التعليم العربي في اسرائيل.

مع قيام الدولة، تهدم عمليا جهاز التعليم العربي الموجود من فترة الانتداب، وكان يضم ١٥٠,٠٠٠ طالب، تعلم ثلثهم في مدارس خاصة طائفية، والبقية في مدارس رسمية. فوق انقاض هذا الجهاز اقامت الدولة جهازا تجميعيا وموحدا، لا تأثير فيها للمجموعة ذاتها في المضامين والمبنى والوظائف والادارة.

تستخدم المؤسسة الاسرائيلية جهاز التعليم العربي كأداة تحكم ايديولوجية بل انها تستخدمها في شق المواطنين العرب الفلسطينيين في اسرائيل (مسلمون، مسيحيون، دروز وبدو) بصورة تشوش هويتهم الفلسطينية. ويدل تحليل اهداف التعليم المعلنة وفحص مضامين المناهج في التعليم العربي، على انه لا يتضمن اعترافا صريحا بحقيقة كون العرب في اسرائيل اقلية قومية وبكونهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. بدل ذلك، بدا ان الجهاز بني لكي يخلق عربيا خنوعا، بلا هوية واضحة.

ورغم التكامل الذي مر به المواطنون العرب في اعقاب التحديث والتغيير الاجتماعي، فإن امكانيات الاختيار التربوي المتاحة للآباء بخصوص تربية ابنائهم، محدودة. يتعلم حوالي ٩٢٪ من الطلاب العرب في مدارس رسمية. وتعد المدارس الخصوصية، التي تقدم تعليما راقيا وترفع احتمالات القبول والنجاح في التعليم العالي، اقلية ضئيلة. والغالبية العظمى من الطلاب الثانويين العرب تتعلم في القسم النظري. والمسار التكنولوجي مقلص للغاية، والشعب المهنية بمعظمها ذات مستوى منخفض لا يوصل الى شهادة بغروت ودراسات عليا.

يقف التعليم العربي في دولة اسرائيل على مفترق طرق، ولصياغة غايات واهداف مستقبله اهمية حاسمة. يجب عدم السماح بأن يتطور جهاز التعليم الذي يخدم المواطنين العرب بطريقة ارتجالية، كما تم في السابق. فالواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي الذي تجابهه الاقلية العربية يتطلب اعدادا متواصلا لذوي ثقافات عليا ليكون بمقدورهم عرض وتحقيق الحلول الثورية والمحكمة لمتطلباتهم الخاصة.

التوصيات التالية مقدمة كقاعدة فكرية لتخطيط سياسة مستقبلية. ويعد تطبيقها شرطا لازما لتحسين الحالة البائسة لجهاز التعليم العربي في اسرائيل.

توصيات بسياسة تصحيحية

١) إدارة ذاتية ثقافية بعيدة المدى بدل دمج لا يقوم على المساواة

كما اسلفنا، تتناقض البنية الحالية لجهاز التعليم العربي مع البنية الديموغرافية – الاجتماعية للمواطنين العرب. وهي تحول دون تحويل التعليم الى رافعة للتطوير الاجتماعي وتسد احتمالات اشراك المواطنين الفلسطينيين كأقلية قومية. واستنادا إلى تجربة دول متعددة الثقافات في العالم، هناك بديلان اضافيان: الدمج التام والإدارة الذاتية الثقافية. في السياق الاسرائيلي، يعني الدمج التام مدارس مختلطة، وتعليم باللغتين او «عبرنة» جهاز التعليم العربي. حل كهذا غير مفضل وهو غير قابل للتطبيق. اولا، من شأنه المس بالخاصية الثقافية واحساس الهوية لدى كل مجموعة من المجموعتين. ثانيا، تظهر الابحاث المقارنة من العالم ان الدمج بين مجموعات ذات نقاط انطلاق مختلفة قد تؤدي بالذات لتعميق تدني مجموعة الاقلية وبذلك تخلد اللامساواة. ثالثا، دمج كهذا غير قابل للتطبيق في نموذج السكن الانفرادي القائم.

البديل الواقعي والانسب للتعليم العربي كامن في مواصلة استخدام البنى القائمة كأساس لادارة منفصلة للتعليم العربي، تأتي كجزء من إدارة ذاتية ثقافية للمواطنين العرب في اسرائيل. المديرية المقترحة تعمل ضمن وزارة التربية والتعليم لكنها تحافظ على استقلالية تامة في كافة المواضيع بدءا بتحديد الاهداف والمضامين، مرورا بتعيين المعلمين، والمديرين والمفتشين، والتخطيط والتطوير وانتهاء بالميزانيات والادارة. في اطار المديرية المقترحة تقام سكرتارية تربوية منفصلة ومستقلة للتعليم العربي، تعمل بالتنسيق والتعاون مع السكرتارية التربوية العامة.

٢) التيار الرسمي، التيار المستقل وتقوية التعليم التكنولوجي

تضم مديرية التعليم العربي تيارين مركزيين: التيار الرسمي والتيار المستقل الخصوصي. في التيار المستقل الخاص تدخل المدارس الخاصة الموجودة اليوم والمدارس الطائفية الدينية. علاوة على تبعية هذا التيار للمديرية العامة للتعليم العربي، سيتمتع بقسط مرتفع من الاستقلالية. ويتم بناء جهاز دعم وتمويل مالي لتشجيع المبادرة التربوية في هذا التيار، بما في ذلك اقامة مؤسسات جديدة وتوسيع قدرة استيعاب الطلاب في المؤسسات القائمة. بامكان تيار مستقل وخصوصي ومؤثر ان يشجع المنافسة داخل جهاز التعليم العربي، ويعزز فرص الاختيار ويشد للاعلى جهاز التعليم العربي برمته. يتم التشديد على اقامة ورعاية وتطوير مدارس تكنولوجية متطورة، بما في ذلك تحويل المدارس المهنية الموجودة الى تعليم يدمج التكنولوجيا المتطورة بالمسار النظري.

٣) تحديد الاهداف والغايات الجديدة

يجب صياغة اهداف وغايات مستحدثة للتعليم العربي في اسرائيل، تبرز بصورة جوهرية التاريخ والثقافة العربية والهوية الفلسطينية. يتم مراجعة جميع مناهج وكتب التدريس بجميع المستويات التربوية من جديد من خلال التشديد على ملاءمتها للثقافة العربية والهوية الفلسطينية والحياة في مجتمع متعدد الثقافات والمطالب التي يضعها جهاز التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين. كذلك، يجب احداث تغيير جذري وشامل في اساليب التعليم والتربية والانتقال من تربية مباشرة محافظة قائمة على تسليم المعرفة وقمع الطالب والمربي معا، الى تربية مفتوحة قائمة على الابداع والتفكير النقدي.

٤) تطوير بنى تحتية للطاقة البشرية

جهاز التعليم العربي في اسرائيل بحاجة للحصول على موارد في مجال الطاقة البشرية ورعايتها بصورة متساوية بالقياس لما هو متعارف عليه في جهاز التعليم اليهودي. في هذا المجال يمكن تعداد المركّبات التالية:

* اقامة تشكيلة واسعة من الخدمات التربوية المهنية (مفتشين محترفين، مرشدين تربويين، مستشارين تربويين، اطباء نفس تربويين، معلمين للتعليم الخاص وممرضات وغير ذلك).
* مبادرة فعالة وتشجيع واسع لتعيين عرب في الوظائف الرفيعة في وزارة التعليم – في مديرية التعليم العربي، كذلك في كافة الاذرع الاخرى في الوزارة، في المجال التربوي وفي المجال الاداري.
* الحرص الزائد على الامتناع عن التعيينات السياسية في وظائف تتطلب خبرة مهنية، على المستوى القطري وعلى مستوى المجتمع المحلي.

٥) عناية ملائمة لسكان مميزين

* تطبيق خطط اثراء وتعظيم خاصة للجماعات الضعيفة في مختلف مستويات التعليم.
* التعرف على الطلاب الموهوبين (شبيبة محبة للعلوم) والاستثنائيين (التعليم الخاص)، وبناء برامج دراسية تسمح لهم باستثمار قدراتهم الى اقصى الحدود.
* ادخال اطر تعليم لمرحلة ما قبل الالزامي لاعمار ٣ – ٤ سنوات.
* عناية مستعجلة وجذرية بمشكلة تسرب الطلاب. هناك تسرب مكثف في المدارس العربية، بالقياس الى نسب التسرب المنخفضة في الوسط اليهودي. هناك حاجة ملحة لوضع برامج تربوية خاصة لتشجيع البقاء في المدرسة وتطبيق قانون التعليم الالزامي.
* عناية مستعجلة برفع الانجازات التعليمية في كافة مستويات التعليم. نسبة الناجحين في امتحانات البغروت في الوسط العربي، خاصة في النقب، منخفضة جدا بالقياس الى نسب النجاح في الوسط اليهودي. يجب تطوير وتفعيل برامج اثراء في المدارس الثانوية، ضمن توجه تصحيحي يسهم في دفع طلاب عرب الى امام بصورة مكثفة، ويقلص فجوات في التحصيل العلمي بين الوسط العربي والوسط اليهودي.

٦) استثمار مكثف في الانشاءات المادية

* اضافة مدارس بموجب المقياس المتبع في المجتمع اليهودي، بحيث يكون مشتقا من حجم السكان والميزات الديموغرافية في كل قرية ومنطقة.
* اضافة صفوف تعليمية بغية التوصل الى عدد طلاب في الصف مماثل

للمتبع في المجتمع اليهودي.

* اقامة منشآت مرافقة ولائقة مثل المكتبات، المختبرات، مراكز الكمبيوتر، غرف الموسيقى والاثراء الثقافي، قاعات رياضية وما اشبه.

* حوسبة على نطاق واسع. المصطلح «حاسوب لكل طالب» يحظى بمعان خاصة لدى المواطنين العرب في اسرائيل، الذين تقل معدلات مستواهم الاجتماعي الاقتصادي بصورة جوهرية عن السكان اليهود، وهناك عائلات كثيرة ذات قدرة محدودة على شراء حاسوب.

٧) التعليم العالي

* يجب ان تطبق نصا وروحا التوصيات المشمولة في التقرير الشامل حول تطوير التعليم العالي لدى العرب في اسرائيل ، المقدم الى مجلس التعليم العالي والمصدق عليه في اجتماع خاص في تموز ١٩٩٩. يتضمن التقرير توصيات مفصلة بخصوص شروط القبول والامتحان «السايكومتري»، ويعرض خطة خاصة لاستيعاب وتطوير الطلاب الجامعيين العرب في الجامعات والكليات الاكاديمية، ويشمل توصية بتبني خطة لدمج باحثين واعضاء عرب في هذه المؤسسات.

* من المهم العمل بدون تأجيل على اقامة جامعة جديدة في اسرائيل لغة التعليم الاساسية فيها هي العربية. يجب تخطيط اجراء كهذا بدقة والحرص على عدم تحويل الجامعة المقترحة الى «جيتو» ثقافي او مؤسسة اكاديمية من الدرجة الثانية.

لهذه الغاية يجب التأكد بأن تحديد الاهداف والمضامين والمبنى سيقوم على الخاصية القومية والثقافية للمواطنين العرب في اسرائيل ومتطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية، وان تتطلع الجامعة الى الامتياز، وتقدم مواضيع مهمة ذات طلب مرتفع، وتكون مفتوحة امام الطلاب وافراد السلك من كافة القطاعات في البلاد والمنطقة والعالم.

ورقة موقف رقم ٥ التطوير والعمل

د. احمد سعدي، قسم السياسة والحكم – جامعة بن غوريون في النقب، بئر السبع

د.ميخائيل شليف، قسم العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، الجامعة العبرية، القدس

بروفيسور **اسحاق شانيل**، قسم الجغرافيا، جامعة تل ابيب

الوضع القائم: متغيرات ومشاكل

١) سياسة اهمال وتمييز

الفقر، انعدام التطوير، البطالة وجوانب اخرى للضائقة الاقتصادية المنظمة منتشرة في اوساط المواطنين العرب في اسرائيل بما يزيد بعدة اضعاف على انتشارها في الوسط اليهودي. هناك فهم واسع بأن هذه الفجوات ناجمة الى حد كبير عن سياسة اهمال وتمييز لحكومات اسرائيل المتعاقبة. وتشمل خطوط هذه السياسة:

* **عدم تخصيص الميزانيات** للبنى التحتية المادية، التعليم، الصحة والتطوير الاقتصادي للمواطنين العرب بالقياس بالمواطنين اليهود.

* **عزل مواطنين وتجمعات سكانية عربية** عن دوائر الدعم الحكومية للمستثمرين، والمستخدمين والمستهلكين من النوع المقدم لليهود على اساس مناطق سكناهم («مناطق تطوير»، «خط مجابهة») او على اساس الاحقية الشخصية (الخدمة العسكرية).

* **حواجز امام التطوير**، مصدرها سياسة تخصيص الاراضي، واستخدام الارض ومنح امتيازات لنشاطات اقتصادية معينة (مصارف، امتيازات استيراد وغير ذلك).

٢) التهميش السياسي وابعاده الاقتصادية

تنجم سياسة التمييز المفصلة اعلاه، قبل كل شيء، عن التهميش السياسي للعرب في اسرائيل. لهذا التهميش كانت ولا تزال عدة اشكال:

مصادرة الارض وقيود على النشاط الاقتصادي: منذ قيام الدولة، وعلى الاغلب لاغراض امنية، صادرت الدولة أراضي وممتلكات عربية، ووضعت العراقيل امام حرية التنقل والعمل للمواطنين العرب. كانت هذه الخطوات المتشددة ذات ابعاد مادية على التطوير الاقتصادي المحلي، بخاصة على التطوير الزراعي، وخلقت «تركة» طويلة الامد من

انعدام التطوير.

العزل عن هيئات تقرر في السياسة الاقتصادية: هناك ميل لاهمال مصالح مجموعات ذات «صوت» محدود لدى اجهزة سياسية كثيرة في العالم. كان الوزن السياسي للعرب في اسرائيل، في السياسة البرلمانية، منخفضا، بسبب انقسام اصواتهم وكذلك لأن قسما كبيرا من ممثليهم ابعدوا الى حد كبير عن الاوساط الراسمة للسياسات. عمليا، لا يوجد عرب بالمرة في الصفوف الادارية والقانونية والاستشارية الاولى.

فرضيات تمييزية لراسمي السياسة اليهود: عملت غالبية راسمي السياسة اليهود في ظل واحدة من الفرضيات التالية: أ) العرب في اسرائيل هم تهديد امني يجب عدم «ارخاء الحبل» لهم. ب) العرب هم «ضيوف غير مرغوب فيهم». ج) متطلبات ومزاعم المواطنين العرب ليست ملائمة لاهداف «المجموع» الاسرائيلي ومستقبله، كما هو الحال مع اهداف المواطنين اليهود. كل واحدة من هذه الفرضيات تبرر بطريقتها تحديدا لكمية الموارد الموجهة للمواطنين العرب. تقف هذه الفرضيات وراء ترسيخ وتخليد الوضع القائم منذ عشرات السنين، الذي تتحدد فيه السياسة تجاه المواطنين العرب لدى «مستشارين» يهود، وهي مفصولة عمليا عن الجهاز السياسي الاعتيادي. هذا اجراء غير ديمقراطي وهو في احسن الحالات تسلطي، وفي اسوأ الحالات متروك لمختلف اشكال التهويل.

وسائل غير مباشرة وخفية تتسبب بالتمييز والظلم: لا يتفق التهميش السياسي واثاره الاقتصادية مع كل ديمقراطية تحترم مبادئ المساواة امام القانون، ووحدة مصطلح المواطنة (اي انها لا يوجد لديها ولن يكون ابدا مواطنون من الدرجة الثانية). علاوة على ذلك، وعلى مر السنين، اصبح المواطنون العرب وممثلوهم اكثر خبرة في تفعيل حقوقهم الديمقراطية. مع ذلك، فالظلم متواصل، جراء وجود سياسة تمييز تتم بوسائل غير مباشرة وخفية.

في حالات كثيرة، يمثل الظلم اللاحق المواطنين العرب من الناحية العملية الوجه الاخر لتقديم حقوق زائدة للمواطنين اليهود. وحق تملك ارض الدولة والسكن عليها اسهل بكثير لدى اليهود، او لدى جمعيات اعضاؤها يهود فقط. وفي كل مرة يتم ترسيم وتحديث خريطة «مناطق التطوير» من جديد، تبقى التجمعات السكانية العربية غائبة عنها تقريبا في كل الحالات. وهناك امتيازات شخصية كثيرة (في مواضيع الاسكان مثلا) مقدمة فقط لـ «المتخرجين من الجيش» او المهاجرين الجدد.

لا يستطيع المواطنون العرب ان يكونوا جزءا من جهاز الامن، وهو قطاع ما زال يلعب دورا مهما جدا في الاقتصاد الاسرائيلي، للاسباب التالية: أ) قسم كبير من طاقة العمل مشغل بأيدي جهاز الامن. ب) كثيرون آخرون مشغلون في الصناعات الامنية المفعلة بيد الحكومة، في شركات عسكرية ومدنية متصلة باتفاقات مع الجيش او اماكن العمل، التي تحتاج، لاسباب مبررة ام غير مبررة الى تصديق امني. ج) يسهم الجيش والصناعات الامنية بشكل خاص في تطور صناعات تتطلب خبرات تكنولوجية عالية في الوسط اليهودي، مثلا بواسطة تأهيل مهندسي حاسوب ومبرمجين يحصل عليها الفرد مجانا، وهو تأهيل يُستغل لاحقا بأيدي شركات مدنية.

٣) ازمة اقتصادية عميقة

يمر اقتصاد السكان والتجمعات السكانية العربية في السنوات الاخيرة بأزمة عميقة. يتطلب هذا الوضع نشاطا موجها ومتواصلا للتوصل الى اساس اقتصادي اقوى. بقيت غالبية قوة العمل العربية مركزة في اعمال تخص اصحاب الياقات الزرقاء، وهي تضطر للسفر يوميا مسافات بعيدة الى مراكز العمل في المدن الكبرى. وبقيت مبادرات اقتصادية عربية قليلة ومحدودة من حيث حجمها. شركات معدودة فقط اصبحت هيئات اقتصادية مستقلة تجند رأس المال من مصادر خارج اطار المخصصات. ويعاني الاقتصاد العربي مؤخرا من التغييرات في بنية الاقتصاد. وتقع سلسلة من القرى العربية ضمن قائمة مراكز البطالة. وقد عاد التباطؤ في فرع البناء بالضرر على المصانع المنتجة لمواد البناء، ويشغّل فرع النسيج، الذي تقلص، اقل من نصف القوة البشرية التي عملت فيه في مطلع التسعينيات. وفي تدريج التجمعات السكنية القائم على جدول اجتماعي اقتصادي، فإن ٥٢ من ٧٧ تجمعا سكانيا توجد في ادنى السلم هي تجمعات عربية. مقابل ذلك، لا يوجد اي تجمع سكاني عربي ضمن قائمة الـ ٨٤ تجمعا الموجودة برأس السلم. عمليا، يفتقد الاقتصاد العربي الى البنية التحتية الاقتصادية التي تمكنه من الاندماج التام في الاقتصاد الاسرائيلي.

مكان هامشي في تدريج العمل: اعتاد المواطن اليهودي رؤية المواطن العربي يؤدي اعمالا شاقة ذات دخل منخفض. من نوع الاعمال التي لا يرغب فيها لنفسه ولا يتمناها لاولاده. توجد في القسمة الاثنية – الطبقية الناجمة عن ذلك في اسرائيل استثناءات قليلة، مثل الاطباء العرب المشتغلين بالمستشفيات. ويكشف تقسيم المستخدمين في اسرائيل بموجب المكانة عن هوة كبيرة بين اليهود والعرب. وتدل معطيات مختارة

مستمدة من احصاء السكان لسنة ١٩٩٥ والمتعلقة بالرجال في اعمار ٢٥ – ٦٥، المنتمين الى «قوة العمل السنوية» (لا يشمل الكيبوتسات والمهاجرين الجدد)، على ان ٦٥٪ تقريبا من الرجال العرب هم عمال بالايدي، وذلك بالقياس باقل من ٤٠٪ لدى اليهود. مقابل ذلك، وبينما نجد ان ٢٤٪ من الرجال اليهود يعملون في مهن اكاديمية او ادارية، فإن ١٠٪ فقط من نظرائهم العرب ينتمون الى هذه المهن الرفيعة. ويعاني العرب من غياب التمثيل البارز في «ادارة الدولة». ٨٪ من العرب مقابل ١٧٪ من اليهود يعملون في الادارات العامة (لا يشمل المجالس المحلية). مقابل ذلك، فان تحليل فروع الاقتصاد التي يعمل فيها رجال في اسرائيل يشير الى تركيز كبير للعرب في فرع البناء، لتصل نسبتهم الى ٢٢٪، مقابل ٩٪ فقط في اوساط اليهود.

صعوبة في التحول المهني المتأخر: يؤثر تركيز العرب في الطبقات الدنيا على طابع ونِسَب مشاركتهم في اسواق العمل. يبدأ الدخول الى اعمال ذات طابع منخفض من سن مبكرة، ويكشفهم امام خطر البطالة الكبير عند منتصف اربعينياتهم. في هذه السن لا ينجح الرجال العرب بالتنافس على اماكن العمل التي تتطلب جهدا جسديا. وبينما نجد ان نسب مشاركة العرب في اسواق العمل في الاعمار الشابة عالية بالذات عما هي عليه لدى اليهود، فإن الاعمار المتقدمة اكثر تشهد انخفاضا كبيرا في نسب اشتراك العرب. ودلت متابعة مجموعة الاعمار التي كانت في سنة ١٩٧٥ بين ٢٥ – ٣٤ وفي سنة ١٩٩٥ بين ٤٥ – ٥٤ على ان نسبة مشاركة الرجال اليهود ارتفعت في تلك الفترة من ٨٦٪ الى ٨٩٪. مقابل ذلك، انخفضت مشاركة العرب من ٩٤٪ الى ٧٦٪. ويبرز الامر اكثر لدى من هم اكبر عمرا، بحيث نجد ان نصف الرجال العرب على الاقل يواظبون على الاشتراك في قوة العمل حتى التقاعد.

غياب التأهيل المهني المناسب: احد الاسباب الرئيسية لانعدام التطوير الذي يتميز به المواطنون العرب هو جهاز التثقيف، الذي لا يؤهل طاقة بشرية ذات خبرات مناسبة. بحثت ورقة موقف رقم ٤ حالة جهاز التعليم العربي، وقد دلت على ان جهاز التعليم الذي يخدم السكان العرب يؤهل نسبة منخفضة نسبيا من الشبان القادرين على مواصلة تعليمهم العالي. ومنذ اواسط الثمانينيات لم يطرأ اي ارتفاع على نسبة الطلاب الجامعيين العرب المتعلمين في مؤسسات التعليم العالي. وليس ذلك فقط، نسبة الذين يحصلون على تأهيل تكنولوجي جديد هي اقل من نسبة خريجي التعليم العالي. كل ذلك في عهد فيه التعليم العالي يصبح مطلبا اساسيا للعمل في قطاعات اقتصادية عصرية. لكنه تجدر الاشارة الى ان وضع جهاز التعليم لا يعد التفسير الوحيد او الاساسي للحالة الطبقية للعرب في اسرائيل. ويدل البحث في اسواق العمل هنا بوضوح على تمييز في تشغيل العرب، بخاصة في الوظائف الادارية التي تتطلب خبرات عالية. ومن المؤسف بشكل خاص ما توصل اليه البحث من ان وزارات وشركات تابعة للحكومة والهستدروت هي ابرز من يمارس التمييز، وذلك رغم الضرائب الكلامية التي سمعتها مختلف الحكومات بخصوص استيعاب المثقفين العرب في الجهاز الحكومي والشركات العامة.

انشاءات مادية واقتصادية متدنية: توضح ورقة موقف رقم (٢) ان غالبية التجمعات السكانية العربية بعيدة جدا عن الاندماج في الاقتصاد العصري. ونجد في حالة الانشاءات المتدنية تعبيرا بل سببا لذلك. فقد ادى اهمال السلطات المزمن الى وضع فيه تجمعات سكانية عربية كثيرة لا تزال تفتقد الى شبكات مركزية للمجاري، ولا توجد لديها شبكات ضغط عال للصناعات ولا شوارع صالحة. في اواخر التسعينيات، كان لا يزال نصف التجمعات السكانية العربية مفتقدا الى مناطق صناعية. وفي الاماكن التي توجد فيها مناطق كهذه، فانها تفتقد للمركبات الاساسية في البنى التحتية. زد على ذلك، ان عدم دمج القرى العربية ضمن مناطق الافضلية القومية، جعل غالبية المصانع مشاريع عائلية صغيرة تتركز في فروع صناعية تقليدية (ملابس، اغذية، مواد بناء)، ومؤسسة على تقنيات قديمة.

السياحة: لا تزال متخلفة في الوسط العربي، رغم الطاقة الكامنة فيها. حتى ان هناك حالات يعود فيها التخطيط بأضرار على تطوير السياحة، كما في يافا وعكا. وتم القضاء بشكل شبه نهائي على الزراعة، التي كانت حتى اواسط الستينيات فرعا اقتصاديا مركزيا. صادرت السلطات منذ قيام الدولة بين ٦٠٪ – ٧٠٪ من الاراضي التي كانت بملكية عربية. وتم التمييز ضد المزارعين العرب في توزيع مخصصات المياه والدعم المالي والاتصال باسواق البلاد والخارج. وادت مصادرة الاراضي، اضافة الى الاضرار التي جلبتها للزراعة، الى تعطيل امكانية استخدام هذا المورد في سبيل تطوير فروع اخرى.

تفسر هذه الاوضاع التمثيل الزائد للمناطق العربية في قائمة مراكز البطالة والفقر (انظر ورقة موقف رقم ٢ – السلطة المحلية والرفاه والمجتمع، في هذا التقرير الاستثنائي).

توصيات بسياسة تصحيحية

١) تغيير وظيفي ودمقرطة لنمط اتخاذ القرارات

لا بد لفرضيات العمل وكذلك طرق العمل التي بموجبها تتخذ

السياسة تجاه المواطنين العرب من ان تمر بتغيير جذري. يجب تفكيك اسلوب المستشار للشؤون العربية بصورة رسمية ونهائية. وبدل الوضع الحالي، الذي يحصل فيه اصحاب القرارات من السياسيين على استشارة من خبراء يهود يعملون من خلف الكواليس، يجب اقامة سلطة لتطوير التجمعات السكانية العربية والمجتمع العربي. يتولى اشخاص يتمتعون بالخبرة المهنية المطلوبة ادارة السلطة، وتكون خاضعة لرقابة مجلس شعبي يضم ممثلي السكان العرب، بمن فيهم رؤساء سلطات، اعضاء كنيست، ممثلو جمهور اخرون ومختصون يهود وعرب. تضع السلطة تقارير سنوية توثق وتحدد المشاكل في التطوير الاقتصادي والعمل في اوساط السكان العرب، وتقترح حلولا على مستوى السياسة. هذه التقارير تكون مماثلة للتقارير السنوية لبنك اسرائيل بكل ما يتصل بالاستنتاجات البحثية وتحليلات السياسة، ولتقرير مراقب الدولة في كل ما يتصل بمتابعة الانجازات وحالات الفشل.

٢) المواطنة كأساس لحقوق الفرد والمساواة في الحقوق الجماعية

يجب على الدولة تعزيز التزامها بالمبدأ الذي يحدد المواطنة كقاعدة لحقوق الفرد العالمية (مخصصات الرفاه، تسهيلات ضريبية، استحقاقات في الاسكان) والمساواة في مجال المصاريف للمتطلبات العامة (تعليم، صحة وانشاءات). يجب ان تكون الغاية التوصل الى «ميزانيات متساوية لمتطلبات مماثلة». ولا بد للاهداف المرجوة في مجال الامتيازات الخاصة ان تكون شفافة وان تفحص وتعدل من حين لآخر. وفي الحالات التي تم اعتماد الخدمة العسكرية فيها كمقياس لتقديم خدمات من المفروض ان تكون عالمية، يتم فصله والغاؤه (كما حدث في ١٩٩٣/٢ في مجال مخصصات الاولاد). وعلى غرار ما تم بصدد «سلة الاستيعاب»، تُستبدل الامتيازات المخصصة للجنود بامتياز مالي احادي او بصندوق احتياط مالي يمكن للفرد ان يسحب منه النقود بموجب شروط تقرر سلفا. وبنفس الطريقة، يتم فصل التعويض المشروع للتجمعات السكانية المعرضة للخطر الامني او الواقعة في مدار الحرب، عن ميزانيات الدعم الخاصة باغراض التطوير. هذا المجال ايضا لا بد أن يكون شفافا وخاضعا للرقابة الشعبية، وذلك بواسطة تحويله الى سلة مالية بدلا من ابقائه مجالا معتما تقدم فيه الامتيازات المباشرة او غير المباشرة. بالمقابل، لا بد من استبدال الطريقة المتبعة اليوم والقائمة على تقديم محفزات تطوير، بطريقة تقوم على دعم مناطق الضائقة الاقتصادية وتكون مؤسسة فقط على الاحتياجات الاقتصادية وتحديد للضائقة الاقتصادية، دون علاقة بالسكان القاطنين فيها: يجب البحث في مشاكل مدن التطوير والمدن البدوية في النقب في نفس الاطار، بمساعدة بنفس المقاييس، ويجب ان تأتي حلولها من نفس الميزانية.

٣) اقامة هيئة دستورية قضائية لمنع التمييز والدفاع عن تساوي الفرص

يكون هدفها تقديم المساعدة القانونية لمن يرى نفسه معرضا للتمييز من طرف اصحاب العمل او سلطات الدولة. يحق لكل مواطن مهما كان انتماؤه الحصول على مساعدة هذه الهيئة. احد الاهداف المركزية الواقعة ضمن دائرة اهتمام هذه الهيئة هو اجراء فحص دقيق للمطلب المنتشر بالحصول على تصديق امني كشرط للقبول للعمل،كأجير او مقاول، في مصانع ووظائف معينة. يجب صياغة القيود المتبقية في نهاية الفحص بوضوح والحرص على ان تكون مقبولة بنظر الجمهور كله. بالمقابل، يجب بذل جهود مكثفة، متواصلة ومنتظمة في تعيين المواطنين العرب في وظائف ادارة واخرى خاصة في سلك الخدمات العامة، كذلك كأعضاء في مؤسسات عامة ومجالس رقابة وهيئات استشارية، بما في ذلك مديرية اراضي اسرائيل، وفي اوساط رسمية تهتم بالانشاءات وفي شركات عامة ذات طابع تجاري. وبعيدا عن المعدلات الرقمية الجامدة، يجب ان يوضع هدف واضح يصل بموجبه وجود عرب في هذه الهيئات الى نسبتهم ضمن المجموع العام لسكان الدولة، اي الى السدس.

٤) اصلاح شامل في مجال التعليم والتأهيل المهني

يتطلب مجال التثقيف والبحث اصلاحات كثيرة (راجع ورقة موقف رقم ٤ – التثقيف والتعليم العالي). من ناحية تشغيلية، هناك اهمية خاصة لتشجيع الشبان العرب على مواصلة تعليمهم الاكاديمي، بمقارنة شروطهم بشروط الطلبة اليهود في المنح والاسكان، دون اي تمييز او تفضيل. بالمقابل، يجب اقامة جهاز اعداد مهني وكليات في المناطق العربية توخيا لرفع مستوى طاقة العمل الشابة واعادة قسم ممن تقذفهم اسواق العمل الى جهاز التشغيل. كذلك يجب اقامة صندوق لتشجيع الابحاث والتطوير في المناطق العربية. يجب ان يكون مركز البحث والتطوير متصلا اولا بواحدة او اكثر من مؤسسات التعليم العالي القائمة. لكن، في مرحلة متأخرة، يجب ان يكون مرتبطا باحدى الكليات التي ستقام في المناطق العربية او مع جامعة عربية في حالة اقامتها.

٥) تطوير الانشاءات والمناطق الصناعية

يجب تطوير عدد من المناطق الصناعية الكبيرة، كي تكون قادرة على توفير بنية تحتية لائقة للمبادرين المحليين وفي عدد من الحالات تسمح باستيعاب مصانع من مركز البلاد. وهناك حاجة لفحص ما اذا كان على هذه المناطق ان تكون مناطقية او محلية. ويتجه القطاع اليهودي نحو اقامة مناطق صناعية منطقية تخدم السكان القاطنين في مدار ٤٠ – ٦٠ كيلو متراً. على السلطة المحلية المبادرة والاشتراك بتمويل المناطق الصناعية واتخاذ سياسة تعمل على رفع المحفزات لدى المبادرين لدخول هذه المناطق. في نطاق خطة تشجيع المبادرات الصغيرة، هناك حاجة لتطوير خطط تراعي المتطلبات والمصاعب الخاصة للمبادرين العرب. كذلك يجب تحسين مستوى تدفق المعلومات حول مصادر التمويل والمنح ووسائل تشجيع المبادرين. يجب انشاء شبكة معلومات باللغة العربية حول مشاريع اقتصادية جديدة، والتطورات في السوق والقوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي. على وزارة التجارة والصناعة تعميق قنوات الاتصال بالمبادرين العرب المحتملين وعمليا بواسطة نشر المعلومات والمبادرة لعقد المؤتمرات وتمويل الابحاث. كذلك هناك حاجة لتعميق الصلات بين مبادرين عرب وهيئات مالية واقتصادية في السوق بواسطة دمجها التام في المنظمات الاقتصادية الكبرى. ويوصى باقامة لجان مشتركة للمنظمات القطرية وممثلي التنظيمات الجديدة للمبادرين العرب بغية فحص اسباب عزل المبادرين العرب عن التنظيمات وطرق دمجهم فيها.

٦) تطوير السياحة

على الوزارات الحكومية مساعدة المناطق العربية ذات الطاقة السياحية، وابداء الاستعداد للمشاركة في مصاريف التطوير والتفعيل لتأسيس بنية اساسية سياحية. يجب ان تضم هذه البنية شبكات المجاري والشوارع وما اشبه. الى جانب توفير المحفزات للسائحين،برعاية المباني التاريخية، واسترجاع احياء ترمز الى نمط الحياة العربي التقليدي، والتنزه في المحميات الطبيعية القريبة، والاماكن المقدسة وما اشبه. يجب تعزيز اجواء الثقة والامن بتمويل حملات دعاية وتنظيم مهرجانات واحداث اخرى بصورة تشجع السياح من الخارج والاسرائيليين ايضا على التوجه للمناطق العربية بدافع من الاحساس بالامان.

٧) تحويل موارد للتعويض عن التمييز في الماضي

حتى لو تم تطبيق الاصلاحات المقترحة هنا بالكامل وبصورة فعالة، سيظل المواطنون العرب يعانون من نواقص مادية ناجمة عن: أ) التأثير المتراكم للتمييز في الماضي؛ ب) الامتيازات التي تحس الدولة انها ملزمة بتقديمها لفئات سكانية يهودية معينة لاعتبارات امنية او بسبب التزامها بتشجيع الهجرة والاستيعاب. الحل الوحيد الممكن في هذا المجال يكمن في تحويل موارد تعويض للسكان العرب. يجب على الحكومة تعويض الافراد والقرى العربية عن التمييز الذي كان من نصيبهم في الماضي. يجب فصل هذه التعويضات عن الميزانية الاعتيادية، وفصل ادارتها عن الاجهزة الادارية الاعتيادية. وفي سبيل استغلالها، يجب تبني خط اداري موزع الصلاحيات يسمح للسلطات المحلية بتوجيه هذه الموارد بموجب سلم الاولويات المناسب لها.

****

في اجمال هذا الفصل، لا توجد امكانية للاشارة الى اتجاه واحد واعد بامكانه ضمان النمو الاقتصادي في الوسط العربي. يجب تشجيع اندماج العاملين والمبادرين العرب في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي. هناك اهمية خاصة لتطوير المبادرة الاقتصادية في مناطق نفوذ السلطات العربية لاختصار مسافات سفر العمال العرب، وذلك في سبيل رفاهيتهم ولتقليل الضغط على شبكة الشوارع، ولتقوية المناعة الاقتصادية للسلطات العربية. نحن نوصي بتركيز التطوير في تقوية فروع حقق فيها المبادرون العرب تفوقا نسبيا، كالبناء، والاطعمة الشرقية والنقل وما اشبه، وكذلك بالانطلاق نحو نشاطات جديدة كالسياحة والمهن الاخرى في مجال صناعة المعرفة والاتصالات.من المهم ان نتذكر ان التقدم نحو المساواة الاقتصادية متعلق قبل اي شيء بقدرة المواطنين العرب على المشاركة في تلك التحولات السياسية التي بواسطتها ينجح مواطنو دولة ديمقراطية في الحصول على موارد من الدولة. ويعتبر النفوذ في الوزارات الحكومية واللجان المركزية في الكنيست، والحصول على ميزانيات عن طريق المفاوضات الائتلافية، وتعيين افراد من الشعب ممن يحظون بالثقة في وظائف عالية في هيئات عامة، وفي السلطات الحكومية والمكاتب المختلفة، من الوسائل المتعارف عليها وبواسطتها تحصل «الاقليات» الاسرائيلية الاخرى على تغييرات في السياسة بما يتلاءم مع متطلباتهم القطاعية. لا شك بأن عملية كهذه ما كانت لتتم طالما ظلت سياسة ابعاد السياسيين العرب عن متغيرات واجراءات السياسة الطبيعية.

ورقة موقف رقم ٦

القضاء، المجتمع والعرب في اسرائيل

د. غادي برزيلاي، قسم العلوم السياسية، جامعة تل ابيب
د.رونين شمير، قسم العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، جامعة تل ابيب
د. موسى ابو رمضان، كلية الحقوق، جامعة حيفا
د. امل جمال، قسم العلوم السياسية، جامعة تل ابيب
بروفيسور ماني ماوتنر، كلية الحقوق، جامعة تل ابيب
د. عماليا ساعر، قسم العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، جامعة حيفا
د. نادرة شلهوب كابور كيان، معهد علم الاجرام، كلية الحقوق، ومدرسة العمل الاجتماعي، الجامعة العبرية، القدس

الوضع القائم: متغيرات ومشاكل

بلور الفهم القائل ان الاقلية العربية في اسرائيل تشكل «طابورا خامسا» (بالقوة او بالفعل) ولا يزال يبلور نظرة جهاز القضاء للاقلية العربية، على صعيد التشريع والاحكام، او على الصعيد الدستوري. وقد سبق للبروفيسور دافيد كارتشمر من الجامعة العبرية بالقدس ان نشر خلال العقد الاخير توثيقا واسعا ودقيقا للمكانة المتدنية للاقلية العربية في القضاء الاسرائيلي. تعزز هذا التوثيق في العقد الاخير بسلسلة من الابحاث والتقارير المحلية والدولية. هذه المكانة المتدنية تنعكس اساسا من خلال:

* وجود عشرات القوانين المميزة بين العرب واليهود بصورة واضحة، بما في تلك القوانين المنظمة لمكانة الوكالة اليهودية والهستدروت الصهيونية.
* وجود عشرات القوانين والتشريعات المميزة بين العرب واليهود على اساس الفوارق الرسمية مثل «مهاجر جديد» و «متخرج من الجيش».
* وجود احكام مصادرة اراض والعناية بالممتلكات المهجورة، استخدمت بالاساس تجاه المواطنين العرب وبموجبها صودرت او نقلت للدولة ممتلكات كثيرة.
* قوانين الميزانية التي تميز ضد العرب في توزيع الموارد في قطاعات الحياة المختلفة (الرفاه، الاديان، التعليم وما اشبه).
* احكام مبدئية توضح ان الدولة هي دولة اليهود، وان السكان العرب يتمتعون فقط بحقوق المواطن التي لا تعرض للخطر هذه الحقيقة الاساسية ولا تنقضها.
* معاملة تمييز تجاه العرب في الاجراءات القضائية والاحكام.
* معاملة عنيفة من جانب الشرطة والجيش للسكان العرب في حالات التظاهر وتجاوز النظام العام.

وتدل ابحاث من السنوات الاخيرة على ان المواطنين العرب في اسرائيل يتوقعون اصلاحات بعيدة الاثر في القضاء الاسرائيلي باوجهه المختلفة، المشار اليها اعلاه، وذلك كجزء من تغيير ايجابي اوسع في مكانتهم كمواطنين. واضح ان خيبة امل من غياب تغيير كهذا في الجهاز القضائي ستؤدي بالضرورة الى تعاظم الاحباط والغضب تجاه الدولة والاغلبية اليهودية فيها.

وقد شهدت السنوات الاخيرة ارتفاع اصوات عدد من القضاة وخبراء الحقوق والمحللين القانونيين ترى ان اسرائيل قد تكون شهدت «ثورة دستورية»، في هيئة عدد من القوانين الاساسية الواسعة والمراقبة القضائية الدستورية. وهي بدورها تمهد لدفع حقوق الاقلية العربية نحو المساواة المدنية الكاملة. تعززت هذه الاصوات بعد قرار الحكم في قضية قعدان ضد التجمع السكاني الجماهيري «كتسير». كان الترقب المركزي من عملية اللبرلة المعينة في القضاء الاسرائيلي ان اتاحة تدريجية لحقوق الفرد (مثلا في مجال الحقوق على الارض) التي يمكن للاقلية العربية الاستفادة منها، ستحمل معها تقليصا كبيرا في ابعاد التمييز في الجهاز القضائي تجاه المواطنين العرب في اسرائيل. وقد اتضح ان هذه الفرضية مغلوطة، جزئيا على الاقل. فقوانين الاساس عامة، لا تؤدي لتغيير اجتماعي وسلطوي اساسي، واحكام معدودة للمحكمة العليا يتم الاعتراف بها بهذا الحق او ذاك من حقوق الفرد، لن يكون بمقدورها التسبب بتغيير الوضع الاجتماعي والسياسي الذي توجد به الاقلية العربية، التي تعاني من تمييز سلبي من بين مختلف المجموعات والقطاعات في المجتمع الاسرائيلي. صحيح ان حقوق الفرد قادرة على تحسين الاحساس بالمساواة نوعا ما، وصحيح ايضا انه لا توجد ديمقراطية دون حقوق الافراد. لكن مجتمعا توجد فيه اقلية قومية كبيرة لا يستطيع طمس الصراعات ومعالجة احاسيس الغبن والظلم بواسطة الاعتراف بالحقوق على اساس فردي فقط. على كل مجتمع متعدد الثقافات ومتطور ان يبحث كذلك عن اتجاهات دستورية تعترف وتعزز من شرعية الحقوق والمتطلبات والتطلعات التي تجمع الاقلية كـ **مجموع**.

وهكذا، وبالذات في ضوء التوجه نحو تعزيز مبدأ المساواة في قرار المحكمة العليا، تبرز بوضوح حقيقة المكانة القانونية المتدنية للاقلية العربية في اسرائيل

في كتاب القوانين، وانماط تطبيق القوانين، والتفسيرات القانونية، ومعاملة المحاكم للمشتبه بهم والمتهمين العرب، وفي معاملة الشرطة والادارات المختلفة للسكان العرب كافراد وكمجموعة واحدة. على المستوى الدستوري والتشريعي الاعلى، لا تزال ناقصة حتى الان في اسرائيل تشريعات واضحة، على النحو التالي:

١) المساواة كمبدأ اعلى

رغم التحليلات المعطاة لقوانين الاساس، لا تزال اسرائيل تفتقد جدا الى تشريع رئيسي واضح يضع قيمة المساواة كنمط اساس اعلى، ويوضح بصراحة المكانة المدنية للاقلية العربية كمتساوية في الحقوق.

٢) حقوق اجتماعية

على اساس ابحاث تمت مؤخرا، يتبين ان الاقلية العربية تحس بالتمييز الجماعي في مجالات اجتماعية – اقتصادية من نوع مصادرة الارض وهدم المباني وغياب المساواة في العمل. وبعيدا عن التصريحات حول المساواة في الفرص، ما زالت هناك حاجة لان ينوه في القانون الى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاقلية، في ضوء التمييز المنهجي الذي كان متبعا تجاهها منذ قيام الدولة. ولا يشير القانون الى المواثيق الدولية التي من شأنها تحسين حالة الاقلية.

٣) حقوق جماعية

اسرائيل متخلفة بالقياس الى أنظمة ديمقراطية كثيرة في كل ما يتصل بالاعتراف بالحقوق الجماعية لمجموعات ضعيفة في داخلها. تفتقد اسرائيل الى تطوير بواسطة التشريع والاحكام للحقوق المقدمة للاقلية كمجموعة متكاملة، في مجالات التعليم مثلا، واللغة والتملك والمحافظة على الثقافة والتمثيل السياسي. كذلك هناك غياب تمثيل للاقلية في الحياة العامة في اسرائيل، وفي المحاكم والنيابة العامة.

الحقوق كما اسلفنا لا تأتي ابدا من فراغ، بل هي نتيجة لتغيير في المفاهيم والسياسة. لذلك، وجدنا من الصحيح تفصيل عدة توصيات مبدئية والاشارة الى عدة مجالات عمل قانونية لا تزال بحاجة مستعجلة الى إعادة تقييم.

توصيات بسياسة تصحيحية

١) نحن نرى ان الجهاز القضائي هو حلبة مهمة ومركزية لتعميق الانماط الاجتماعية وترسيخ خطاب جماهيري مفتوح وثاقب. وعليه، تتمحور تصوراتنا حول توصية مبدئية: تشجيع جهاز القضاء (باذرعه المختلفة) على تطوير «قضاء الاعتراف بالظلم» بمختلف الاشكال. تقوم هذه التوصية على مبدأ مماثل يرافق منذ سنوات جهاز القضاء الاسترالي. بدأت المحكمة العليا الاسترالية، بقرار يتعلق بتطوير «نظرية قضاء الندم» غايتها الاعتراف بالظلم اللاحق بالاولاد الاستراليين في فترة الاستيطان الاوروبي. اهمية هذا التوجه كامنة في مجرد الاستعداد لمحاسبة الماضي كجزء لا يتجزأ من جهود انشاء حاضر ومستقبل اكثر عدلا. قرار الحكم في قضية قعدان ضد كتسير، وفيه تم الاعتراف بحق الملتمس العربي لامتلاك بيت في مستوطنة كتسير، اثبت بوضوح ان القضاء الاسرائيلي ما زال يتخذ موقفا صريحا يقوم على الرفض التام والقاطع للبحث في الماضي، في تصديه لحسم قضية حقوق المواطنين العرب على اراضي الدولة. مرة اخرى كررت المحكمة النهج القائل ان قراره «يتطلع الى المستقبل» فقط. نحن نرى ان رفض البحث في الظلم التاريخي اللاحق بالمواطنين العرب (نتيجة مصادرة الارض الشاملة منذ ١٩٤٨ قبل كل شيء)، يحول دون نشوء فرصة حقيقية لتطوير توجه يقوم على التصالح والتصحيح ويتطلع للمستقبل. لذلك، فان توصياتنا الاساسية تكمن في العمل في اتجاهين مركزيين:

أ) تشجيع المحاكم على تطوير نظرية قضاء تقوم على الاعتراف بالظلم.

ب) تخطيط حكومي، تمهيدا لتشكيل هيئات ذات مكانة قانونية، تعمل وفق انماط مشابهة للجان الاصلاح والحقيقة، المقامة في دول اخرى، مرت بنزاعات مماثلة، او بشرخ اثني – قومي.

٢) أ: تقرر ورقة موقف رقم (٢) في هذا التقرير ان نظام الاراضي في اسرائيل، بما في ذلك اذرعه القضائية، يميز باستمرار ضد العرب (في مصادرة الارض، تخصيص الارض، منع الاستيطان، هدم البيوت وتحديد مناطق النفوذ المحلية). كانت بداية واساس المشكلة في النقل المكثف للاراضي التي كانت مملوكة للعرب الى ملكية الدولة. استمرت هذه العملية بمختلف الاشكال خلال العقدين الاوليين على ١٩٤٨، سيطرت فيهما الدولة على ٤٠ – ٦٠٪ من اراضي الفلسطينيين الباقين في اسرائيل بعد ١٩٤٨. قام هذا النقل المكثف اولا على قانون املاك الغائب، وعلى قانون امتلاك الاراضي. ابتداء باواخر الخمسينيات، وحسب البحث الجذري للدكتور كيدار من جامعة حيفا، قام نقل الارض على طريقة ادارية – قضائية عرفت بـ «تسوية الاراضي»، صاغت المحاكم في اطارها الاحكام والقواعد. نتيجة لهذه القوانين فقد ملاكون عرب كثيرون حقوقهم في الارض. نحن نؤكد ان العملية التي في نطاقها فقد مواطنو اسرائيل العرب اراضيهم لا تزال الى اليوم ايضا جرحا مفتوحاً وعاملاً مركزياً في الاحساس بالاغتراب والظلم لدى الاقلية العربية في اسرائيل. لذلك نعتقد بوجوب تطوير قضاء يفصل العلاقة بين المصطلح «اراضي دولة» ومصطلح «اراضي الامة اليهودية»، والانتقال الى معادلة قضائية تتعامل مع اراضي الدولة كما لو كانت

اراضي اسرائيلية. بالمقابل، يجب اتخاذ خطوات محددة من الاعتراف بالغبن وتطوير اجهزة لتصحيحه، ولو جزئيا. يجب العمل بوجه الخصوص على:

أ) اقامة اجهزة تعويض عن مصادرات الماضي.

ب) اقامة اجهزة تفضيل تصحيحي في تخصيص الاراضي.

ج) اصلاح شامل في مكانة الوكالة اليهودية وصندوق اراضي اسرائيل فيما يتعلق بالارض.

د) اصلاح شامل في مكانة وعمل الحارس العام لاملاك الغائب.

٢) ب: يجب اعطاء اهتمام خاص ومستعجل بالسكان البدو، بخاصة في النقب، في كل ما يتعلق بالقرى غير المعترف بها. عشرات الاف الالتماسات بالاعتراف بحقوق البدو على الارض في النقب لا تزال معلقة لدى موظف تسوية الاراضي منذ سنين طويلة. ازاء ذلك، يقع السكان البدو في النقب تحت طائلة سلطة العقوبات المنصوص عليها في قانون التخطيط والبناء، التي تصل الى حد الهدم المنهجي والمكثف للمباني المقامة دون ترخيص (لا توجد للبدو في القرى غير المعترف بها امكانية للحصول على التراخيص، كما اسلفنا). النتيجة هي ان المعالجة القانونية لمسألة حقوق البدو على الاراضي لا تتم على المستوى المبدئي والشامل، بل تتم بواسطة محاكم تبحث في حالات تفصيلية من خرق قانون التنظيم والبناء. توصيتنا المستعجلة هي الكف حالا عن تطبيق قانون التخطيط والبناء في القرى غير المعترف بها، وذلك حتى ايجاد حل شامل وعادل على مستوى المجموعة كلها.

٣) لا تزال قضية انعدام المساواة بين اليهود والعرب في جهاز المحاكم تحظى باهتمام ضئيل. ويبين بحث شامل للدكتور اريه رطنر من جامعة حيفا المكانة القانونية المتدنية للمواطنين العرب المشبوهين والمتهمين بالجنائيات. يبين هذا البحث ان احتمالات تعرض اي عربي لان يكون مدانا جنائيا اعلى منه لدى اليهودي، وذلك يبرز بوضوح وباستمرار. كذلك، هناك احتمالات عالية لفرض عقوبات بالحبس على مدانين عرب، مقابل نظرائهم اليهود، وتصل هذه الفجوات في حالات معينة الى الضعف. علاوة على ذلك، تبين المعطيات ان الفجوات في غير صالح العرب تتسع وفقا للتقدم في مراحل الاجراء الجنائي التي تسبق الادانة وفرض العقوبة بالحبس.

في ضوء هذا الواقع الصعب، نوصي بما يلي:

أ) تخطيط واقامة الايام الدراسية المنظمة والارشادية للقضاة والمدعين العامين بغية اذابة القيود النفسية والاجتماعية والقضائية بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب، ولتعميق الوعي بالتمييز القائم.

ب) تطوير اجهزة متابعة بواسطة شعبة الابحاث في ادارة المحاكم لمراقبة اشكال المعالجة القانونية بمستوياتها المختلفة، منذ مرحلة فتح ملف التحقيق الجنائي ضد متهمين يهود او عرب. المعطيات التي يتم جمعها تحرر وتنشر من حين لاخر. ويكون النشر مفصلا بما يكفي لتقديم صورة عن نتائج الاجراء الجنائي في المحاكم والمناطق المختلفة.

٤) الصدامات الخطيرة والعنيفة في تشرين الأول ٢٠٠٠ بين شرطة اسرائيل والقوات العسكرية ومواطنين اسرائيليين من ابناء الاقلية العربية، تتطلب عملية استيضاح وتحقيق جذرية. مع ذلك، يمكن ان نقرر من الان ان فشلا جهازيا خطيرا قد وقع في كل ما يتعلق بقدرة الشرطة على منع وردع وتقليص المظاهرات واعمال خرق النظام العام والاضطرابات دون استخدام الرصاص الحي ودون خسائر بالارواح. وتشهد دول ديمقراطية كثيرة من حين لاخر ظواهر مثل المظاهرات العامة المتدهورة الى حد العنف الذي يعرض النظام العام للخطر. توجد في هذه الدول وحدات شرطة متخصصة في تفريق المظاهرات ومكافحة الشغب (RIOT POLICE). وتقاس خبرة هذه الوحدات في الشرطة بقدرتها على السيطرة على بؤر العنف والاضطرابات دون الحاجة لاستخدام الرصاص الحي ودون خسائر بشرية. من الصعب التسليم بحقيقة انه لم تنضج بعد في اسرائيل – المجربة للمظاهرات العنيفة من جانب مستخدمين مضربين وحرديم ويمين متطرف وعرب – الاعتراف بوجوب تجنب تفعيل الجيش او الشرطة غير المدربة في تفريق المظاهرات وان حياة العربي مساوية لحياة اليهودي. نحن نوصي بان تستثمر فورا موارد خاصة لتأهيل «شرطة مظاهرات» مدربة ومزودة جيدا تعمل من منطلق الوعي العميق بشرعية التظاهر كاداة تعبير ديمقراطية وبدافع من المراعاة الكبرى لضرورة الامتناع عن استخدام الرصاص الحي ضد مواطنيها. يجب المبادرة لتنظيم دورات استكمالية مكثفة لافراد الشرطة تدمج في نطاقها التربية على قيم الديمقراطية المدنية في مجتمع متعدد القوميات مع ورشات عمل فعالة. في هذه الورشات، يجب التشديد على قضايا المخاوف والعنصرية الداخلية والاراء المسبقة، والوقوف على طابع المجتمع المتعدد القوميات والثقافات. بالاضافة لذلك، نحن نوصي وزير الامن الداخلي بالعمل على تطوير شرطة جماهيرية، اي شرطة تعكس بوعيها الميداني او على الصعيد القيادي طابع وتركيبة السكان الذين تعمل وسطهم.

٥) اخيرا، نحن نوصي باطر مختلفة من التشريعات، تشمل اسس تفضيل تصحيحية وحقوقا جماعية في المجالات المختلفة المفصلة في اوراق الموقف ١ – ٥ في هذا التقرير الاستثنائي.